الماركسية الصحيحة

جورج لوكاش

دار الطليعة - بيروت

إهـــــــداء ٢٠٠٨

المستشار/ عادل عبد الرحيم غنيم

القاهرة

الماركسية الصحيحة

الطبعة الأولى
تشرين الأول ، ١٩٦٤

جورج لوكاش

الماركسية الصحيحة

تعريب
احسان مراش

منشورات دار الطليعة - بيروت

تنبيه

الشروح في أسفل الصفحات هي من وضع المعرب

الماركسية الصحيحة

سيماهي الماركسية الأرثوذكسية (١)

١ — هو العنوان الأصلي للكتاب . والأرثذكسية هي ما يتفق مع الدين الصحيح ، أو يستقيم مع الأصل ؛ والمقصود هنـــا الماركسية الصحيحة ، او المطابقة لحقيقة الماركسية .

لم يقم الفلاسفة الا بتفسير العالم ؛
بينما ينبغي تحويله .
ماركس ، أطروحات عن «فورباخ» .

ما هي الماركسيَّة الارثذكسيَّة ؟

أمست هذه المسألة ، على أنها ، والحق يقال ، بسيطة جداً ، موضع مناقشات عديدة في الأوساط البرجوازية [1] والبروليتاريــــة [2] على السواء . ولكنه أمسى من رائج الطرز العلميّة الهزء بكل أيمان بالماركسيّة الأرثذكسيّة . ولمـــا كان بعض الاختلاف يسود المحيط «الاشتراكي» في

---

١ — البرجوازية هي طبقة التجار والصناعيين ورجال المال .
٢ — البروليتاريا هي الفئة الواعية والمناضلة من الطبقة العمالية . وتطلق احياناً على الطبقة العمالية بكاملها .

قضيــة تحديـــد الآراء التي تشكـّل جوهر الماركسيّة ، وبالتالي الآراء التي « يجوز » مناقضتها ، وربمّا طرحها ، دون أن يشكـّل ذلك عدولاً عن الانتماء الى الماركسيّة الأرثذكسيّة ، فقد اتـّضح ، أكثر فأكثر ، أنه ليس من العلم بشيء ، اتـّباع الطرق الكلاميّة في تفنيـد النصوص كما لو كانـــت آيات من التوارة ، وأيراد استشهادات من مؤلـّفات تقادم عهدهـــا و «تخـّطاها» النقد الحـــديث جزئيّاً ، والتفتيش في هذا ، وفيه وحده ، عن مصدر للحقيقة عــوضـــاً عن الانصراف بغير أفكار مسبّقة الى دراسة «الوقائع» . لو كانت القضيّة تنطرح حقـّاً على هذا الشكل ، لكان الجواب الأكثر ملاءمة ، هو بالبداهـــة ابتسامة إشفاق ؛ [1] ولكن القضيّة ليست بهذه السهولة ولم تكن كـــذلـــك قـّط ؛ إذ لو افترضنا جدلاً أن الدراسات المعاصرة قد برهنت على أن جميع تأكيدات « ماركس » التخصيصية ، هي مغلوطـــة من حيث الواقــع ، يمكن للماركسّي الأرثذكسّي الجدّي أن يعترف ، بلا قيـــد أو شرط ، بجميع النتائج الجديدة ، وأن ينبذ جميع أطروحات «ماركس» التخصيصية ، دون

---

١ — اذ ليس الخلاف بين الماركسية الصحيحة والماركسية المغلوطة خلافاً بين « النصوص » و « الوقائع » (المكتشفة حديثاً) .

أن يكون بذلك مضطراً الى التخلي عن أرثذكسية ماركسيته . الماركسية الأرثذكسية لا تعني إذن الموافقة بلا نقد على نتائج بحوث ماركس ، ولاتعني «الايمان» بأطروحة أو بأخرى ، أو تفنيد كتاب مقدس . الأرثذكسية في حيز الماركسية ، تستند ، على العكس ، الى المنهج فحسب . انها تتطلب قناعة علمية بأن الماركسية الديالكتية (١) قد أوجدت الطريقة الصحيحة في البحث وأن هذه الطريقه لايمكن أن تطور أو تكمل أو تعمق إلا في الاتجاه الذي حدده مؤسسوها ؛ على أن جميع المحاولات التي بذلت لتجاوزها أو «لتحسينها» لم تؤد إلا الى ابتذالها ، وتحويلها الى انتقائية (٢) ، وأنه كان محتوماً أن تقود بالضرورة الى ذلك .

---

١ ـ الديالكتيك ، أو الجدل ، هو منهج الماركسية أي طريقتها في البحث . وليس المقصود طبعاً ان ثمة ماركسية غير ديالكتية .

٢ ـ الانتقائية تجمع تيارات ايديولوجية مختلفة تجميعاً ميكانيكياً وعرضياً وغير مبدئي . فهي تقتصر امام مجموع معقد ، على عرض جوانبه المختلفة لا اكثر . بينما يقضي المنهج الديالكتي باستخلاص الجانب الأساسي والحاسم . الانتقائية تقرب من السفسطة ؛ أو هي فلسفة المتفرج العاجز عن الفعل .

١

الديالكتيك [1] المادّي ديالكتيك ثوري · هذه السمة هي على درجة من الأهميّة والوزن الحاسم بالنسبة لفهم جوهر الموضوع ، وتوجب أن نبدأ بالامعان فيها ، قبل

---

١ – تقول النظرة الديالكتية بأن العالم مكون من تناقضات ، تتصارع ، وان صراع الاضداد هذا هو محرك التطور (والتاريخ) . اكثر من ذلك تقول هذه النظرة بأن الاضداد تترافق دوماً وتتبادل الادوار فيما بينها. مثلاً : الموت والحياة يترافقان عند ولادة النبتة بزوال الحبه ـ الموجود وغير الموجود مترافقان ما دام كل شيء يتولد ويتحول ويزول ـ كل شيء خيره ممتزج بشره ـ الخ ... في الحركة الديالكتية، المحرك هو التفاعل المتبادل بين اضداد في داخل كل واحد يجمعها . بنظر الديالكتيك ، العالم بكامله هو سياق واحد متحرك، يتطور ويتحول باستمرار بقوة تناقضاته الداخلية .

هكذا تختلف النظرة الديالكتية عن النظرة الميتافزيائية التي تفصل الشيء عن عكسه ، وبالتالي تثبته وتجمده وتؤبده . وكذلك تختلف عن النظرة التطورية التي لا ترى في الصيرورة سوى تغير كمي ، بينما هي في الديالكتيك ، زوال القديم وتولد الجديد ، أي قفزة كيفية .

أن يتسنّى بحث المنهج الديالكتّي نفسه ؛ وذلك من أجل طرح القضية على حقيقتها . ان ما ننظر فيه هنا هـــو قضيّة النظريّة والممارسة ، ولكن دون ان نقتصر على ما عناه ماركس منها ، في نقده الأوّل لهيجل ، اذ قال : «تصبح النظرية قوة مادّية حالما تستولي على الجماهير» ، بل الغالــب أننا نفتّش على السواء ، في النظرية وفي شكل نفاذها في الجماهير ، عن هذه الآنات [١] والتحديدات [٢] التي تجعل من النظريّة ، من المنهج الديالكتّي ، الأداة الناقلة للثورة . المطلوب هو أن نوضح الجوهر العملّي للنظريّة ، بالاستناد الى النظريّة والى علاقتها بموضوعهــا [٣] . ذاك

---

١ ــ آنات ، جمع آن Moment والآن يشمل معنيين معاً : الأول كل طور أو مرحلة من مراحل تطور او تحول أياً كان . والثاني القوة أو القدرة على التحريك (أو اجراء التحويل) . مثلاً : الآن الديالكتي هو القوة التي تجــذب النقيض الى نقيضه (من زوال الحبة الى ولادة النبتة) وبالتالي التي تحدث مرحلة محددة من التطور. هذه القوة هي قوة جذب الكلية التي تضمها وتجعلها بالتالي في حالة توتر .

٢ ــ العلاقة المحددة Détermination . هي الــتي اذا وجد طرف فيها تحتم وجود الطرف الآخر ؛ فكأنما قانون ضرورة يجمع بين الطرفين .

كل تطور يشمل آنات وتحديدات : الأولى هي جانب القوة المحركة (تأثير الكلية ، او فعل النظر او الفكر او الحرية) والثانية هي جانب الضرورات او الحتميات او القوانين ، او المضامين المتحركة .

٣ ــ موضوع النظرية هــو الممارسة اي العمل في الواقع ، أي العمل الثوري .

انه بدون ذلك ، قد يكون هذا «الاستيلاء على الجماهير» مظهراً فارغاً ؛ قد يحدث أن تندفع الجماهير بحوافز مغايرة تماماً [1] الى العمل في اتجاه أهداف مغايرة تماماً [2] ، وأن لايكون للنظريّة بالنسبة لعمل الجماهير هذا سوى مضمون عرضّي ؛ أن تكون النظرية مجرّد شكل ، ترفع الجماهير بواسطته الى مستوى الوعي ، عملها الضروريّ أو العرضّي ، من حيث عوامله الاجتماعية ، دون أن يكون بلوغ هذا الوعي مرتبطاً بشكل أساسيّ او حقيقيّ بالعمل نفسه .

أوضح ماركس في المؤلف نفسه [3] ، شروط إمكان مثل هذه العلاقة بين النظريّة والعمل : «لايكفي ان يتجّه الفكر صوب الواقع ؛ الواقع نفسه يجب أن يتجّه صوب الفكر» ؛ وفي مؤلف سابق [4] : «يتبّين حينئذ أن العالم يملك في الحلم ، منذ زمن طويل ، شيئاً ، يكفيه أن يعيه ، كيما يملكه في الواقع» [5] . مثل هذه العلاقة وحدها بين الوعي والواقع ، تجعل الوحدة بين

---

١ – ٢ : لما تقول به النظرية أو توجبه .

٣ – « مساهمة في نقد فلسفة الحقوق عند هيجل » .

٤ - رسالة الى « روج » .

٥ – أي انه جعل من عملية التحقيق العملي (في الواقع) وعملية الوعي (في النظر) عميلة واحدة تقريباً ، بسبب شدة ترابطها .

النظريّة والعمل ممكنة . حين يستتبع تحصيل الوعي الخطوة الحاسمـــة التي يجب على السياق التاريخي أن يخطوها نحو هدفه الخاص ؛ (وهو هدف تكوّنه الارادة الانسانية ، ولكنّه لا يخضع لاختيارها الكيّفي ، وليس من مبدعات الفكر الانساني [1]) ، حين توجد حالة تاريخيّة ، تغدو

---

١ – يتضح الفارق بين ما يستهدفه الانسان أو يتطلع الى تحقيقه عـــبر الزمن ، وبين ما يسير نحوه التاريخ ، من الرجوع الى أقوال «أنجلز» الشهيرة . صحيح انه « لا يحدث شيء في التاريخ بدون قصد واع ، بدون غايـــة مستهدفة . » وان ذلك هو الفارق بين التاريخ والتاريخ الطبيعي ؛ الا أن فهم التاريخ وتقدير خط سيره ، يقتضي أن نـــذهب الى أبعد من القصد او الاستهداف . ذاك ان « إرادات الأفراد العديدة التي تعمل عملها في التاريخ، تحدث في أغلب الاحيان نتائج مغايرة تماماً للنتائج المقصودة ، بل وكثيراً ما تكون معاكسة للنتائج المقصودة ، وبالتالي فان دوافع الافراد (نحو نتائـج معينة يقصدونها) ، ليس لها أيضاً سوى أهمية ثانويـــة بالنسبة لجماع النتيجة الحاصلة . ومن جهة ثانية ، يبقى علينا أن نعلم ما هي القوى المحركة (التي تسير التاريخ فعلاً) والتي تختبىء بدورهـا وراء تلك الدوافع ، ومـــا هي الاسباب التاريخية التي تتحول في رؤوس البشر الى مثل هـــذه الدوافع . » ويضيف « أنجلز » ان من واجبنا أن نبحث عـن هـذه القوى المحركة للتاريخ ذاتها ، عن هذه الاسباب ، وأن نحددها ، فهي التي تخط السير التاريخي وهي التي تدفع شعوباً وطبقات بكاملها « في عمل مديـــد يؤدي الى تحول تاريخي كبير . » ان جوهر الاشتراكية العلمية هو في هـــذا الاعتراف بأن القوى الحقيقية المحركة للتاريخ (وهي قوى الصراع الطبقي) هي مستقلة عما يشعر به الافراد ، وما يحسون به من دوافع ومقاصد . فاذا كانت رياح التاريـخ ، تجري ، بفعل قوانين الصراع الطبقي ، الى غير ما تشتهي السفن ومـــا يعي الملاحون والربابنة ، يصبح من واجب الافراد في عملهم ، ان يتجردوا من

فيها المعرفة الدقيقة بالمجتمع ، بالنسبة لطبقة من الطبقات ، الشرط المباشر لتأكيد وجودها الذاتي في النضال ، حين ترادف معرفة هذه الطبقة لذاتها ، المعرفة الصحيحة بالمجتمع بكامله في آن واحد ، حين تكون هـذه الطبقة بالتالي ، بالنسبة لمثل هـذه المعرفة ، ذات هذه المعرفة وموضوعها معاً ، فتقبض النظريّة بذلـك قبضاً مباشراً وملائماً على سياق التحوّل التاريخي ، حينئذٍ فحسب ، تغدو ممكنةً وحـدة النظريّة مع العمل ، الشرط المسبّق كيما تؤدي

دوافعهم ومقاصدهم ، ويخرجوا من وجدانهم البسيكولوجي ، للاطـلاع على القوى الطبقية والموضوعية المسيرة للتاريخ ، وتكييف عملهم مع اتجاه سيرها . وحينئذ كيف يوفق المرء بين نظره وعمله ما دمنا نطالبه بالتخلي عن نظره ؟ كيف يكون النظر مرتبطاً بالعمل ؟ تلك هي صعوبة الماركسية الكأداء ؛ وهي ما ينصب عليه البحث هنا ، اذ يتبين أن ثمـة نظرة معمقة (ليست صادرة عن دوافع وأسباب بسيكولوجية ، بل تاريخية) تحملها البروليتاريا ، ويتلاءم ويتواءم فيها القصد والوعي مع اهداف السير التاريخي . هذه النظرة المعمقة هي النظرية المادية الديالكتية . هذا التلاؤم والتواؤم لا يتم الا مـع ظهور البروليتاريا : أي حين تعتنق الطبقة العمالية (واقع) المادية الديالكتية (نظرية) . وكان البشر من قبل ، طوال تاريخهم الماضي يبلغون نتائـج لم يقصدوها ... ويقصدون أهدافاً لا يبلغونها ... أي لم يجتمع لهم النظر مع العمل قط ، أي عاشوا من اجل معان ذاتية مغايرة لمعاني حياتهم الفعليـة ، أي عاشوا في فترة مـا قبل التاريخ ... أو عاشوا غـير تاريخهم الحقيقي . وجميع هذه التعابير بمعنى واحد . هذا الالتقاء بين المعنى الذاتي (الخاص ، أو المقصود ، او المستهدف) وبين المعنى التاريخي (العام ، أو الفعلي) لا يتم الا في نشاط البروليتاريا على هدي المادية الديالكتية .

النظرية دورها الثوري .

برزت مثل هذه الحالة مع ظهور البروليتاريا في التاريخ. يقول ماركس : «عندما تنــذر البروليتاريا بزوال النظام الراهــن للعالم ، فانها لاتفعل اكثر من ان تفصح عن سّر وجودهــا الخاص » [1] . النظرية التي تقول بذلــك ، لاترتبط بالثورة بطريقة عرضيّة – كثر هذا العرض فيها أو قـلّ – أو بروابــط رخوة يداخلها سؤ الفهم ؛ انها ليست في جوهرها سوى التعبير الفكري عن سياق الثورة ذاتــه ؛ كل مرحلة من هذا السياق تستقـّر في النظرية فتغدو بذلك قابلة للتعميم والانتشار بين الناس ؛ النظرية ليست سوى تثبيت ووعي خطوة ضروريــة [2] ، وهي

١ – « مساهمة في نقد فلسفة الحقوق عند هيجل . » ويلي هذا النص : « ذاك أن البروليتاريا تجسد الانحلال الفعلي لنظام العالم . » وكان ماركس قد أورد من قبل وصفاً لوضع العامل في المجتمع الرأسمالي ، وكيف ان العامــل يتحول في هذا المجتمع الى أداة ، الى مجرد آلة ، عارية من أية سمة انسانية. معنى ذلك ان العالم « الانساني » القائم لم يبق له أثر في العامل . لقد أصبح وجود العامل رمزاً لاضمحلال هذا العالم وانحلاله ، وتجسيداً لزواله . هكذا التقى المعنى الذاتي أو الخاص لوجود العامل مع معناه العام أو الثوري (ازالة العالم القائم) . لذلك ما ان يفصح العامل عن وجوده ، حتى يكون قد شرع في الثورة على العالم القائم ، وعمل على ازالته . ولذلــك تلتقي « مقاصده » الذاتية مع أهداف السير التاريخي .

٢ – من خطوات التاريخ وهي التي تقررها القوى المحركة الموضوعية ، والتي بالتالي تستعصي على الوعي؛ الا اذا ظهر الفرد الممتاز (وهو البرولتياري)

(أي النظرية) تغدو في الوقت نفسه الشرط المسبّق والضرري للخطوة اللاحقة .

ان توضيح وظيفة النظرية هذه [١] يشّق الطريق في الوقت نفسه لمعرفة جوهرها النظري ... اي المنهج الديالكتيّي . فقد أدخل اهمال هذه النقطة الحاسمة – كذلك هي بتعبير صريح – كثيراً من الالتباس في المناقشات حول المنهج الديالكتّي ؛ فسواء تناولنا بالنقد شروح « أنجلز » في كتابه «أنتي دهرنغ» (التي لعبت دوراً حاسماً في تطّور النظريّة بعدئذٍ) أو حكمنا عليها بأنها ناقصة وربمّا غير كافية ، أو اعتبرناها كلاسيكيّة ، يجب على أيّ حال أن نعترف بأنه ينقصها بالضبط هذا البُعد[٢] . بالفعل وصف «أنجلز» تشكّل المفهوم [٣] في

واستنار بالنظرية الممتازة (المنهج المادي الديالكتي) . حينئذ يعي الانسان خطواته في التاريخ ، بعد ان كان يصنعه دون ان يدري بما يصنع .

١ – أي وظيفتها في العمل الثوري ... في الممارسة الواقعية !..

٢ – هذا الجانب ، جانب علاقتها بوظيفتها الثورية ، جانب ترابطها الحميم مع النشاط العملي للطبقة الثورية .

٣ – الديالكتيك في جوهره هو حركة مفاهيم . والمفهوم هو ما ينظم ويضم التصورات بعضها الى بعض في وحدة عضوية حية هي الواقع الحسي . مثلاً : عصر النهضة ، والاستعمار ، والنازية ، والبروليتاريا ، هي مواضيع مفاهيم . (قوام الحركة الديالكتية ، الانتقال من المجرد الى الحسي ، أي من التصورات الأولية الى مفاهيم تغتني وتتعقد بازدياد) .

المنهج الديالكتي بمعارضته مع تشكله في المنهج الميتافيزيائي، فألح، بفهم نافذ، على أن تصلب المفاهيم (والمواضيع المقابلة لها) يزول في المنهج الديالكتي، وان الديالكتيك سياق مستمر لانتقال سائل من تحديد الى آخر، تجاوز دائم للاضداد، حلول الاضداد الواحد محل الآخر، وبالتالي انه يجب الاستعاضة عن السببية الوحيدة الطرف والمتصلبة، بالتفاعل المتبادل. ولكن الجانب الأكثر جوهرية من هذا التفاعل المتبادل، العلاقة الديالكتية بين الذات والموضوع [1] في سياق التاريخ، لم يرد حتى ذكره، ناهيك عن انه لم يوضع في المكان الذي يعود له أي في مركز البحوث المنهجية.

والمنهج الديالكتي، اذا ما طُرحت منه هذه السمة، لايعود منهجاً ثورياً؛ (على الرغم من محافظته في الظاهر — والحق يقال — على «سيولة» المفاهيم)؛ حينئذٍ، لايعود الفارق مع «الميتافيزياء» يُلمس في كون البحث الميتافيزيائي يستبقي بالضرورة موضوع البحث على حاله لم يُمس ولم

---

١ .. العلاقة بين الذات والموضوع مرادفة للعلاقة بين النظرية والعمل (بين الوعي للخطوة التاريخية والخطوة نفسها) التي يلح المؤلف عليها ويضعها في مركز الديالكتيك.

يحوّل[1] ، وكون البحث يبقى بالتـــالي منبعثاً من أفق « حدسّي »[2] صرف فلا يتحوّل الى عمل ، في حين ان تحويل الواقع يشكّل المعضلة الرئيسية بالنسبة للمنهج الديالكتيّ[3] . اذا أغفلنـا هـذه الوظيفـة الرئيسيّة النظريّة ، تغدو ميزة « السيولة » في تشكّل المفاهـيم مشكوكاً فيها ؛ يتحوّل الأمر الى مجرّد قضية « علميّة » ، فيمكن نبـذ الطريقة الديالكتيّة أو اتّباعهـا ، تبعـاً لحـالة العلوم ، دون أن يتغـيّر شيء في الموقف الاساسي من الواقـع ، ومن كونه قابـلاً للتحوّل[4] ، او ثابتاً[5] . بل ان عدم قابليّة الواقع لنفاذ الفهم اليه ، وصفة الجبريّة والثبات فيه ، وخضوعه للقوانين بمعناها في الماديّة البرجوازيّة و«الحـدسيّة» وفي الاقتصاد السياسي التقليديّ ، الذي يمتّ اليها بصلة وثيقة ، كل هـذه

---

١ — وبالتالي مثل هذا البحث ليس من شأنه أن يرشد الى سبيل الثورة على الواقع وتبديله .

٢ — بمعنى « تأملي » بحت ... أفق المتفرج وليس افق الفاعل .

٣ — ما دامت القضية هي قضية تحويل العالم (بالثورة عليه) وليست قضية تفسيره فحسب .

٤ — بموجب النظرة الديالكتية .

٥ — بموجب النظرة الميتافيزيائية .

السمات [١] تتدعّم [٢] ، كما حدث ذلك بالنسبة للماركسيين من تلامذة «ماخ»[٣] . ان كون تفكير «ماخ» يمكن أن يولّد فلسفة اراديّة[٤] — هي برجوازيّة أيضاً — لا يناقض أبداً رأينا هذا . فالجبريّة[٥] والاراديّة لا

---

١ — هذه السمات هي سمات الواقع في النظرة الميتافيزيائية اليه . هذه النظرة تقصر عن رؤية الواقع على حقيقته المركبة والمتناقضة ، والمتحركة عبر الزمن . فسواء أرجعته اجتزاءاً الى « روح » أو الى « مادة » ، فانها في الحالتين ، تراه ، واقعاً تحت حكم قوانين خارجية عن ارادة الانسان ، وثابتة على الزمن . (في النظرة الديالكتية ، تكون قوانين الواقع، باستمرار، مشروطة ، ونسبية ، فتتغير أو تزول بتغير الشروط والظروف ؛ فلا يوجد في هذه النظرة قوانين تعلو على الزمن والتاريخ .)

٢ — أي تتدعم في هذه النظرة الماركسية المغلوطة أو الناقصة ، التي يتحدث عنها . (وهي نظرة « انجلز » الآنفة الذكر) ، والتي تصبح بذلك شبيهة بالنظرة الميتافيزيائية .

٣ — « ماخ » فيلسوف نمساوي (١٨٣٨ — ١٩١٦) أول المادية الديالكتية تأويلاً مثالياً ووقع في الانتقائية ، فأفرغ الديالكتيك من ثوريته . (شأنه شأن « أدلر » و « بوير » وغيرهم) .

٤ — الارادية هي غلو في النظرة الذاتية أو المثالية ؛ فهي تقول بأن الارادة (او الحرية) تستطيع أن تتحدى جميع القوانين بالاستناد الى قوتها فحسب . ولما كان هذا غير ممكن ، تلعب هذه الفلسفة دور المحافظة على الواقع الراهن اذ تفشل في تبديله ، (وكثيراً ما تؤدي الى الدكتاتورية والفاشستيه) .

٥ — الجبرية نظرة مثالية معكوسة ، تقول بأن الارادة (أو الفكر أو الحرية) لا تستطيع شيئاً أمام قوانين للحياة وللتاريخ ثابتة وخارجة عن ارادة الانسان. هذا الاستسلام يلعب دوراً محافظاً أيضاً ، ويقود الى الصوفية او العدمية .

تتنناقضان الا في أفق غير ديالكتّي وغير تاريخي ؛ اما في النظرة الديالكتيّة الى التاريخ ، فهما قطبان تجمعهما علاقة تكامل ، انعكاسان في الفكر لتناقض النظام الرأسمالي [1] وعجزه عن حل مشاكله في داخل أطره .

لذلك فكل محاولة لتعميق المنهج الديالكتّي بطريقة «نقديّة» يؤدّي الى تسطيحه[2] . وبالفعل ، تنطلق كل نظرة نقديّة من نقطة منهجيّة ، هي بالضبط فصل المنهج عن الواقع ، الفكر عن الكائن . ترى هذه النظرة في هذا الفصل بالضبط ، التقدّم الذي يؤهلها للجدارة ، باعتبارها علماً يتسّم بالاصالة العلميّة ، على عكس الماديّة الجلفة وغير النقديّة التي يتسّم بها المنهج الماركسّي[3] . لقد عبّر ماركس «وانجلز» عن رأيهما في

---

١ ـ تناقض النظام الرأسمالي هو بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . الاولى اجتماعية (تجارة ، صناعة) والثانية تقوم على الملكية الفردية (لوسائل الانتاج) والمضاربة الفرديـة الحرة . هـذا التناقض ينعكس في الفكر البرجوازي باشكال كثيرة منها الارادية والجبرية .

٢ ـ تفريغه أو انتزاع البعد الثوري منه .

٣ وبالفعل تقضي الاصالة العلمية ـ في علوم الطبيعة ـ درس الظاهرة أو الواقعة ، في شكلها المباشر ، في عزلتها عن الواقع ككل ، بينما تلح الماركسية على التفاعل المتبادل بين الشكل والمضمون ، بين الجزء والكل ، وضرورة ربطها معاً ، لذلك تتهم بالجلافة لأنها تدخل في البحث ما لا ينسجم مع البحث العلمي . والحقيقة ان ثمة علماً وعلماً. ففي علوم الانسان (كعلم الاجتماع

ذلك بدون ابهام . يقول «أنجلز» : «بذلك قلّص الديالكتيك الى حدود علم بالقوانين العامّة للحركة ، حركة العالم الخارجي وحركة الفكر الانساني على السواء ؛ إلى سلسلتين من القوانين[1] متماثلتين من حيث الجوهر ...» او كما كتب ماركس بتعبير يفوقه دقّة : «يجب دائماً الانتباه ، عند دراسة حركة المقولات الاقتصاديّة ، وكذلك في كل علم اجتماعيّ تاريخيّ ، الى ان المقولات[2] تعبّر عن اشكال وجود وعن شروط وجود[3] ...» يبدو المنهج الديالكتيّ بالضرورة ، عندما يخبو معناه ذاك ، مثل ملحق لا نفع فيه ، مثل زينة «لعلم الاجتماع» او «للاقتصاد السياسي»[4] الماركسيّ . بل ويبدو عقبة دون الدارسة

أو التاريخ) لا بد من اتباع نهج آخر غير نهج علوم الطبيعة ؛ ففي مضمار العلوم الانسانية ، يغدو منهج علوم الطبيعة ، هو الجلافة بعينه ، لأنه يهمل دور الانسان ، فيدرس الواقع الانساني كما لو كان واقعاً طبيعياً صرفاً .

١ — اثنتين بينما سياق التاريخ (فكراً وعملا) هو واحد . هكذا فصمت العلاقة الديالكتية بين الفكر والواقع ؛ واضمحل دور الارادة الثورية في سلسلتين من القوانين .

٢ — وهي أشكال وتصنيفات فكرية .

٣ — وبالتالي ليست المقولات ثابتة ، أو مستقلة عن الوجود (أي عن الواقع) المتطور عبر التاريخ .

٤ — وضعت هذه العلوم بين هلالين ، لأن علم الاجتماع وعلم الاقتصاد السياسي ليست — بنظر الماركسية — علوماً ، بمعنى علوم الطبيعة (مثل الفيزياء والكيمياء وعلم النبات والحيوان) . فالموضوعية في العلوم الطبيعية

«الرصينة» و «المحايده» «للوقائع» ، بنيةً فارغـــة تقسر الماركسيّة بواسطتها الوقائــع . عبّر «برنستين»[1] بوضوحٍ تامّ عن هــذا الاعتراض على المنهج الجدّلي وأورده بدّقة كاملة . وكان ذلك جزئياً بسبب «حياده» الخاص الذي لا تتدخّل لتعكيره أية معرفة فلسفية[2] . الا ان النتائج الفعليّة ، السياسيّة والاقتصاديّة ، التي نجمت عن رغبته في تحرير المنهج[3] من «فخاخ» الديالكتيك الهيجيلي ، تدل

هي غير الموضوعية في العلوم الانسانية (علم الاجتماع علم الاقتصاد السياسي ، وعلم التاريخ) . أو بالأصح الموضوعية في العلوم الانسانية تقوم دومـــاً على أساس وجهة نظر طبقية يحملها العالم بالضرورة ؛ وبالتالي تتطور مع الصراع الطبقي ، وبالتالي تتغير اشكال الموضوعية مع التطور التاريخي .

١ — مفكر ماركسي ، دعا الى موضوعية علمية (مزعومة) خالية من « شائبة » الفلسفة ، فأفرغت المنهج الديالكتي من مضمونه الثوري.يعد بين التحريفيين والانتهازيين .

٢ — العبارة للتهكم . والحقيقة هي ان من لم يمر في تجربة فلسفية جذرية ، يبقى أسير النظام القائم ، ويعجز عن بلوغ نظرة ثورية ؛ فـلا غنى عـــن التجريد للانتقال من عالم فكري معين الى آخر ؛ والقدرة على التجريـد هي بادرة سيادة الفكر وسيطرته على مواضيعه . الا ان بعض « الماركسيين » غير الثوريين رأوا في الفلسفة ما يشوش المعرفة العلمية ؛ وقالوا بالاقتصار على منهج علوم الطبيعة ، في درس شؤون المجتمع والتاريخ والانسان . علة هذه«العلمية» الكاذبة ، أنها تفرغ الماركسية من ثوريتها ، وتقضي على الديالكتيك ، وهي تنم عن رواسب مثالية .

٣ — اي المنهج الديالكتي . في عصر هيجل ، أصبح هذا المنهج غنياً عن التعريف لشهرته .

بوضوح الى أين يقود هذا السبيل ؛ فهي تدّل على انه يجدر أن نفصل الديالكتيك عن منهج المادّية العلميّة كلمّا رمنا تأسيس نظريّة منطقيّة للانتهاز ، «للتطوّر» بدون ثورة ، «للانتقال الطبيعي» وبدون صراع الى الاشتراكية[1] .

---

١ — كل هذه من آراء « برنستين » .

٢

على انه يتبادر هنا على الفور ولاشكّ السؤال التالي : ماذا تعني ، من وجهة نظر منهجيّة ، كل هذه الوقائع المزعومة التي يؤلّها الأدب التحريفيّ ؟ الى أي درجة يمكن أن نعتبر هذه الوقائع عوامل مرشدة لعمل البروليتاريا الثوري؟ بديهيّ ان كل معرفة بالواقع تنطلق من الوقائع [1]. ما ينبغي معرفته فحسب ، هو أيّة معطيات الحياة (وفي أيّ سياق منهجيّ) ، تستحقّ أن تُعتبر وقائع ذات اهميّة للمعرفة . صحيح أن التجريبيّة المحدودة ، تُنكر أن الوقائع لا تصبح وقائع بالمعنى الدقيق للكلمة ، الا من خلال مثل هذا الإعداد المنهجيّ ، الذي يختلف باختلاف

١ ـ هذا تحديد الاسلوب العلمي في التعرف الى الواقع . وهو غير مختلف عليه . (الا بالنسبة لمن ينكر دور التجربة في المعرفة انكاراً تاماً) .

غاية المعرفة[1] . فهي تظن أن من حقها أن تعتبر كل مُعطاةٍ ، كلّ رقم احصائي ، كلّ واقعة «خامـــة» من وقائع الحياة الاقتصادية ، واقعة ذات دلالة بالنسبة اليها. انها لاتلاحظ أن مجرّد انتقاء «الوقائع» وقرنها بعضها ببعض ، مهما كان خلواً من أي تعقيب عليها ، يشكّل دون ما شيء آخر «تأويلاً» لها ، وانه منذ هذه المرحلة من البحث ، أدركنا الوقائع من خلال نظريّة ، من خلال منهج ؛ لقـــد اقتُلعت من سياق الحياة ، حيث كانت في الأصل مندرجة ، وزُجّت في سياق نظريّة . ولا يُنكر الأنتهازيّون ذلك مطلقاً — فهم اكثر أرَبَاً — على الرغم من كرههـم الغريزّي العميق لكـــل نظريّة ؛ ولكنهم يحتجّون بمنهج علوم الطبيعة ، بطريقتها في التوسّل الى الوقائع «الخالصة» ، بالملاحظة والتجريد والتجريب وبقدرتها

---

١ — هذا الاعداد المنهجي ، تقول به الماركسية أو المادية الديالكتية : فان منهج دراسة الواقع ، يختلف حسباً نبغيه من هذه الدراسة . فاذا رمنـــا تفسير الواقع فحسب ، كان هذا المنهج مغايراً للمنهج الذي نتبعه في الدراسة التي نروم منها تحويل هذا الواقع . ان لنظرة « العالم » اذن تأثيراً على «علمه» بالوقائع . وهذا في جميع الأحوال والمناهج . وبالتالي يكون الأجدر بنا أن نختار منهجنا ؛ فنتعمد اختيار منهج ثوري ما دامت غايتنا هي تبديل العالم وليس تفسيره فحسب . حينئذ لا نقبل بالوقائع — على انها « كما هي » وثائق للمعرفة — بل نجري عليها عملية منهجية تلقي عليها ضوءاً « ثورياً » . وتلك هي ، دون غيرها ، المعرفة العلمية ، بنظر الماركسية .

على تأسيس علاقات الوقائع بعضها ببعض ؛ وهم يناهضون ، بمثل هذا المثال الأعلى للمعرفة ، تركيبات المنهج الديالكتي التي تقسر الوقائع .

يكمن خبث هذا المنهج ، في أنّ تطوّر الرأسماليّة نفسه يجنح الى ايجاد بنيّة للمجتمع ، تشجّع على مثل هذه الأنماط من التفكير[1] . ولكننّا نحتاج هنا بالضبط ، ولهذا السبب ، الى المنهج الديالكتّي ، كي نتجنّب الوقوع في الوهم الاجتماعي الناتج عن ذلك ، وكي نتمكّن من تبيّن الجوهر وراء هذا الوهم . ان الوقائع «الخالصة» التي تدرسها علوم الطبيعة ، تنبثق بالفعل كما يلي : ظاهرة من الحياة تُنقل ، فعلاً[2] او في الفكر[3] ، الى سياقٍ يسمح بدرس القوانين التي تسودها ، في معزل عن تشويش الظواهر الأخرى ؛ ويتدعّم هذا السياق من جراء كون

---

١ — العلمي المزعوم ، الذي يظن أن ثمة وقائع « خالصة » ... مع ان الوقائع ليست بوقائع الامن وجهة نظر فحسب ؛ وبالتالي لا يوجد قط وقائع « خالصة » ، أي خالصة من نظرة « الذات » اليها ؛ ان موضوعية الاشياء الانسانية لا تنفصل عن نظرة الناظر اليها ؛ فثمة علاقة ديالكتية بين الجانب الموضوعي والجانب الذاتي من جميع الأمور الانسانية .

٢ — كما هي الحال حين تقتلع نبتة وتؤخذ الى المخبر لتوضع تحت المجهر لدراستها .

٣ — كما هي الحال حين يدرس مثلاً تأثير المناخ على السكان ، فتدرس أحوال اقوام مختلفة من زاوية المناخ فحسب ، معزولة عن المؤثرات الأخرى .

الظواهر قد قُصرت على جوهرها الكمّي الخالص ، على تعبيراتها بالارقام وبالعلاقات العدديّة . لا يُدرك الانتهازيون قطّ أن من طبيعة الرأسماليّة أن تُنتج الظواهر في شكلها هذا[1] . وصف «ماركس» ، بنفاذ عميق ، مثل هـــذا «السياق التجريديّ» للحياة ، عندما عالج موضوع العمل ؛ ولكنه لم يفته أن يؤكد ، بعمق مماثل ، على أن ذلك يتفرّع عن سمة تاريخيّة للمجتمع الرأسمالي . «هكذا لا تنمو التجريـــدات الأكثر عموميّة الا ّ في حقل التطوّر الملموس الاكثر غنىً ، حيث يبدو الشيء لكثيرين مجتمعين مشتركاً بين الجميع . حينئذٍ لا يعود بمستطاع الفكر أن يستوعب الاشياء في شكلها الخصوصي وحده» . على ان هـــذه النزعة في التطوّر الرأسمالي ، تذهب أيضاً الى أبعد من ذلك؛ فان صفة الصنميّة[2] في الاشكال الاقتصادية ، وتشيّؤ [3]

١ ــ المجرد ، المعزول ، ذي الموضوعية الكاذبة .

٢ ــ علم الاقتصاد السياسي البرجوازي يبرز قوانين الحياة الاقتصاديـة واشـكالها على انها ثابتة ، غير قابلة للتبدل ، مستقلة عن زاوية النظر الخاصة بالبرجوازية ... مثل قوانين العلوم الطبيعية ؛ لذلك فهي اشكال صنمية .

٣ ــ التشيؤ هو تحول وجدان الانسان الى « شيء » ، وذلك حـــين يفقد فاعليته ويغدو مماثلا للاشياء في خضوعها للقوانين الخارجية والموضوعية. في المجتمع المتشيىء « تختفي العلاقات بين البشر ، (وبالتالي فاعلياتهم) وراء خضوعهم المشترك لقوانين ثابتة خارجية ، افلتت من سيطرتهم . (في المجتمع الرأسمالي ينجم التشيؤ عن سيطرة قوانين السوق ، قوانين العرض والطلب ، على المجتمع » وعلى حياة الناس فيه) .

جميع العلاقات الانسانية ، والاتساع المتزايد في تقسيم العمل ألذي يحيل ، تجريديّاً وعقلانياً ، سياق الانتاج الى ذرّات، دون أن يعبأ بقابليّات المنتجين المباشرين وكفاءاتهم الانسانيّة ، كلّ هـذا يغـيّر ظواهر المجتمع وبالتالي يغـيّر صورتها في الوجـدان : وقائع معزولة تنبجس ، مجموعات منعزلة من الوقائع ، قطاعات خاصة لها قوانينها الخاصة ، (نظرية اقتصادية ، حقوق ، الخ ...) كل هذه تبدو في مظهرها المباشر ، ودون ما شيء آخر ، معدّة اعداداً كبيراً لمثل هذه الدراسة العلميّة[1] ؛ وذلك الى درجة أنه قد يبدو من راجح العلم ، أن ندفع بهذه النزعة المنبثقة سلفاً من الوقائع ذاتها ، الى نهايتها ، فندفعها الى مصاف علم من العلوم ؛ في حين ان الديالكتيك — في مقابل هذه الوقائع والمنظومات الجزئيّة ، المنعزلة ، والعازلة — يحدث انطباع انه مجرّد تركيب ، لانه يلح على وحـــدة الكلّ الملموسة ، ويفضح ذاك الوهم[2] بأنه وهم تولده الرأسمالية

١ — لأن وحدة المجتمع الكلية قد غابت عن الأعين ، بظهور « الوقائع» المنعزلة ، و « القطاعات » الخاصة ، والحقول الاختصاصية المختلفة التي امست تقسمه . والدراسة العلمية (بمعنى علوم الطبيعة) تدرس كلا من هذه الاجزاء او الحقول او القطاعات بمعزل عـن الكل . الأمر الذي يخالف المنهـج الماركسي .

٢ — هو وهم امكان دراسة الاجزاء في معزل عن الكل ، (عـن كلية المجتمع ، وكلية التاريخ التي تجرف في سياق حركتها جميع الاجزاء) .

بالضرورة .

ان الصفة اللاعلميّة لهـذا المنهج ذي المظهر العلميّ ، تكمن إذن في كونه لا يفطن للسمة التاريخيّة للوقائع التي يقوم على أساسها ، ويهمل هذه السمة التاريخيّة . ولكن هنا لا يوجد فحسب مصدر للخطأ (يخفى أبداً عن مثل هذا المنهج) الذي نبّه اليه «أنجلز» صراحة . ان جوهر مصدر الخطأ هـذا يكمن في أن الاحصاء ، والنظريّة الاقتصاديّة «الدقيقة» المبنيّة عليـه ، تتجرجر باستمرار عارجة وراء التطوّر [1] . «فيما يتعلق بالتاريخ المعاصر الراهن ، كثيراً ما سنكون مدفوعين[2] الى ان ننظر الى هذا العامل على انه الاكثر حسما والى أن نعتبر الحالة الاقتصادية التي نجدها في بدايـة المرحلة المبحوثة ، معطاة طوال المرحلة وثابتة ، أو أن لانأبه االلتبدلات التي تنجم عن الوقائع الصريحة والتي تظهر بالتالي ، هي ايضاً ، بشكل جلي» . بما أن بنية المجتمع الرأسمالي ، تخفّ لملاقاة منهج علوم الطبيعة ، — إذ في هذا يكمن الشرط الاجتماعي السابق

١ — لأن هذا المنهج العلمي المزعوم يؤول الى تثبيت وتأبيد ما هو متطور مع سياق التاريخ .

٢ — بوهم « وقائع » موضوعيتها « العلمية » كاذبة ، ما دامت تتطور مع تطور التاريخ .

على دقتها الرياضيّة – يوجـد في هذه الحالة الواقعة إشكال كامـل . وبالفعل ، اذا أدركنا البنية الداخليّة «للوقائع» وبنية علاقاتها ، بطريقة تاريخيّة ، أي على انها مندرجة في سياق تحوّل مستمر ، وجب علينا حقاً أن نتساءل : متى نرتكب الخطأ العلميّ الأكبر ؟ أحين ندرك «الوقائع» وهي في شكلٍ من الموضوعيّة تسيطر عليه قوانين أيقنا سلفاً ولا بدّ ، (أو رجح عندنا على الأقل) أنها لم تعـد صحيحة بالنسبة لهذه الوقائع[1] ؟ أم حين نستخلص ، بوعي ، نتائج هـذه الحالة ، فنتخذ منذ البدء موقفاً نقدياً ازاء هذه «الدقة الرياضيّة»[2] المتداركة عن هذه الطريقة ؟

---

١ – لم تعد صحيحة لأن المجتمع قـد تطور والتاريخ قـد سار خطوة جديـدة بظهور البرليتاريا ؛ فمن زاويـة النظر البروليتارية ، يفتضح أمر « الوقائع » التي كانت تبرز في المجتمع البرجوازي على انهـا « موضوعية » و « علمية » وخاضعة « لقوانين » ثابتة لا تتبدل ، فيتجلى الآن كل ذلـك (وكل هذه الموضوعية العلمية المزعومة) على انه مجرد وجهة نظر هي وجهة النظر البرجوازيـة التي بدأت تحل محلها وجهـة نظر أخرى هي النظرة البروليتارية ، أو المنهج المادي الديالكتي .

٢ – ويكون الموقف السلـيم ، بأن نرفض اعتبار «الوقائع» كما تبدو لنا في شكلها الموضوعي المباشر ، أساساً لمعرفتنا بالواقع ؛ وان نجري عـلى هذه « الوقائع » عملية اعدادية ، تضعها في ضوء المنهج الديالكتي التاريخي ، الذي يمكننا من معرفة بنيتها الداخلية ، من ادراك مفهومها ، أي من رؤيتها مرتبطة بكلية السياق التاريخي . حينئذ نكون قد ادركنا هذه « الوقائع » على حقيقتها .

على ان الصفة التاريخية «لوقائع» تظن العلوم أنها تدركها وهي على مثل هـــذه «الطهارة»[1] ، تتكشف أشأم[2] مما تقدم أيضاً . وبالفعل ليست هـــذه الوقائع (بوصفها من نتاج التطور التاريخي) مندرجة في تطور مستمر فحسب، ولكنها أيضاً – في بنية موضوعيّتها بالذات – من نتاج مرحلة تاريخية معينة ،هي الرأسمالية . ينجم أن هـــذا «العلم» ، الذي يقبل ، كاساس للقيمة العلمية ، الوضع الذي تكون الوقائع فيـــه معطاة مباشرة ، وكنقطة انطلاق لتشكيل المفاهيم العلمية ، شكل موضوعية هذه الوقائع ، هـــذا العلم يضع نفسه بكل بساطة وجمود مذهبي ، في اطار المجتمع الرأسمالي ، مرتضياً ، بلا نقـــد ، جوهره (اي المجتمع الرأسمالي) وبنيته الشيئية ، وقوانينه ، أسساً للعلم لا تتغـّير . لكي نرقى من هذه «الوقائع» ، الى الوقائع بالمعنى الحقيقي للكلمة ، يجب أن ننفـــذ الى شروطها التاريخية ، كشارطة ، وأن نتخـّلى عن زاوية النظر التي ترى هذه الوقائع معطاة كوقائع مباشرة . يجب أن نُخضع هذه الوقائع نفسها لمعالجة تاريخية ، ديالكتيّة ؛ فقد قال

١ – هذه الموضوعية العلمية الخالصة (والكاذبة) .

٢ – تاريخية « الوقائع » شؤم على مظهرها الموضوعي العلمي ، لأنهـــا تفضحه وتزيل وهمه ، اذ تبرزه متغيراً ومتطوراً عبر الزمن .

ماركس : «ان شكل العلاقات الاقتصادية الناجز ، كما تظهر على السطح في وجودها الواقعي ، وبالتالي أيضاً في التصورات التي يحاول بواسطتها العاملون لهذه العلاقات والناهضون بها ، أن يشكلوا فكرة واضحة عنها ، هو (اي الشكل) مغاير جداً ، وبالفعل مضاد ، لشكلها الداخلي الاساسي الخبيء ، وللمفهوم الذي يقابله . » لذلك ، اذا كان من الضروري ، أن ندرك الوقائع على حقيقتها ، ينبغي أولاً أن ندرك بوضوح ودقة هذا الفارق بين وجودها الواقعي ، ولبّها الداخلي ، بين التصوّرات التي تمثل لنا عنها وبين مفاهيمها[1] . ان هذا التفريق هو الشرط الأول والمسبّق لكل دراسة علمية حقاً ، تكون ، حسب أقوال ماركس ، لا لزوم» لها لو ان المظهر الملموس كان مطابقاً بشكل مباشر لجوهر الاشياء[2]» . ينبغي اذن ان نفصل الظواهر عن شكلها المعطى المباشر ، وان نكتشف الوساطات التي يمكن من خلالها إرجاع هذه الظواهر الى لبّها والى جوهرها ،

---

١ — ان علاقة « الوقائع » بالواقع الخبيء وراءها ، كعلاقة تصوراتنا عن شيء بمفهومنا عن هذا الشيء .

٢ — المظهر الملموس للشيء يطابق جوهره أو ينم عنه على الأقل؛ ولكن ليس بشكل مباشر، بل بعد معاناة من اجل ادراك رباط هذا المظهر بالكلية، بجماع العالم ، بوحدة سياق التاريخ ؛ أي بعد ادراك مفهوم هذا الشيء .

وادراك هذا الجوهر نفسه . هذا من جهة ؛ ومن جهة ثانية يجب ان نتوصل الى فهمٍ لظاهريّة الظاهرة ، اي لمظهرها ذاك ، يبرز هذا المظهر لنا شكلاً ضرورياً لظهورها ؛ فشكل ظهور الظاهرة هذا هو ضروري بسبب جوهر الظواهر التاريخي ، بسبب كونها تنبت في حقل المجتمع الرأسمالي . هذا التحديد المزدوج (للظاهرة) ، هذا التعرّف الى الكائن المباشر[1] الذي يترافق مع تجاوزه[1]، هو بالضبط العلاقة الديالكتيّة . بسبب هذه العلاقة بالذات ، أعجزت البنية الداخلية لكتاب «رأس المال» القارىء السطحي الذي يسلم ، بطريقة غير نقدية ، بمقولات الفكر الخاصة بالمجتمع الرأسمالي . ذاك ان العرض[2] يدفع بالصفة الرأسمالية لجميع الاشكال الاقتصادية الى نهايتها القصوى ، فينشىء مسرحاً للافكار تفعل الاشكال الرسمالية فيه فعلها في عريها الخالص، راسمةً صورة مجتمع «مقابل للنظرية» ، وبالتالي مجتمع اكتمل النمو الرأسمالي فيه فأمسى مؤلفاً من عمال ورأسماليين فقط ؛ هذا من جهة ؛ ولكن من جهة ثانية ، ما إن تؤدي هذه النظرة الى نتيجة ما ، ما إن يتبلور عالم

---

١ – اي الى المظهر .
٢ – أي تخطي المظهر نحو الجوهر ، نحو اللب .
٣ – في هذا الكتاب .

الظواهر هـــذا على المستوى النظرّي حتى تتبخّر النتيجة الحاصلة لكونها مجرد مظهر ، انعكاساً معكوساً لعلاقــات معكوســة ، انعكاساً هــو «التعبير الشعوري عن الحركة الظاهرية» ليس غير .

في هذا السياق وحده ، الذي يدرج وقائع الحيــاة الاجتماعية المختلفة في كلٍّ واحد (بوصفها عناصر الصيرورة التاريخية الواحدة) ، تصبح معرفة الوقائع ممكنة ، بوصفها معرفة بالواقع . تنطلق هذه المعرفة ، من التحديدات البسيطة الخالصــة المباشرة والطبيعية (في العالم الرأسمــالي) التي وصفناها منذ برهة ، لترقى الى معرفة الكلـّية المحسوسة ، بوصف هذه المعرفة اعادةً لبناء الواقع في الفكر . هــذه الكلـّية المحسوسة، ليست على الاطلاق معطاةً للفكر مباشرة . يقول مــاركس : «المحسوس محسوس لكونه مركباً من تحديدات كثيرة ، وبالتالي لكونه وحدة المتعدّد» . تقع المثاليّة هنا في وهم اللبس بين سياق اعادة بناء الواقع في الفكر هــذه ، وسياق بناء الواقع نفسه ؛ ذاك ان «المحسوس يبدو للفكر سياقاً تركيبيّاً أي نتيجة ، وليس نقطة انطلاق ؛ مــع انــه نقطة الانطلاق الحقيقيّة[1] ،

---

١ - بنظر الفلسفات المادية .

وبالتالي نقطة انطلاق الحدس والتصوّر[1]» . امـا الماديّة المبتذلة – حتى التي تتزيّ بزيّ حـديث مثل ماديـة «برنستين» وغيره – فتكتفي بنقل التحديدات المباشرة والبسيطة للحياة الاجتماعية ، وتظن أنها تبلغ ذروة «الدقة» ، حين تقنع بهذه التحديدات ، دون ان تحللها بعمق ، ودون أن تربطها بالكلّـية المحسوسة ، فتتركها في عزلتها المجردة وتحاول تفسيرها بقوانين علمية مجردة ، غير مرتبطة بالكلّـية المحسوسة. يقول ماركس «تكمن الفجاجة والخواء من المفهوم ، بالضبط ، في ربط ما هو مرتبط بطريقة عضويّة ، بطريقة عرضيّة خالصة ، وفي تحويل هـذه العلاقات الى علاقات تأمليّة

---

١ – لذلك عندما ينهي المثالي تكوين نظرته عن الواقع ، يظن انـه ادرك المعرفة بالواقع ، فيستريح ويطمئن الى معرفته هذه . مع أنه لم يتم الا نصف دورة المعرفة بالواقع ، النصف الذي يكون فيـه الدارس متجولاً في داخل ذاته ، في داخل وجدانه . معزولاً عن حقيقة الواقع الخارجي ، فلا يلمس منه الا مظهره؛ وبالفعل ان معرفته هذه هي مجرد نتيجة وصل اليهـا ، بعملية تركيب صوره وافكاره عن الواقع ... وتأليفها ... بينما بقي عليـه ان يعود الى اصل هذه النتيجة ، الى الواقع كنقطة انطلاق ؛ وهذا يتطلب منه ان يتابع البحث فيقطع الشوط عينه ولكن في الاتجاه المعاكس .. أي نحو الواقع كنقطة انطلاق ... ليست جميع عملياته الفكريـة السابقة الا انعكاساً عنها ، ونشاطاً مسيراً بها . وهذا ما يعجز عنه المثالي لأنه يظن أن سياق اعادة بناء الواقع في الفكر هو بعينه سياق الواقع .

خالصة»[1] . ان الفجاجة والخواء من المفهوم ، في مثل

---

١ - بتعبير آخر يتم الماركسي المبتذل النصف الثاني من دورة المعرفة بالواقع ، التي رأينا المثالي يقتصر على نصفها الأول . الماركسي المبتذل يبحث عن القوانين العامة التي تختبىء وراء الظواهر ... فيعثر على عدد من القوانين الضرورية ، ويستريح متوقفاً في البحث عند هذا الحد ، اذ يقتصر بعدئذ على ربط هذه القوانين المتعددة بسلسلة واحدة مصطنعة من صنع خياله . هكذا يزعم انه اعاد تركيب الواقع في الفكر وادرك المعرفة بسياق الواقع . الا انه لم يفسر لنا مطلقاً العلاقة الحقيقية والعضوية ، والضرورية ، بين القوانين الثابتة العامة ، والظواهر الجزئية ؛ فقد بقيت هذه العلاقة « تأملية » ، « ذهنية » فحسب . ان وحدة سياق الواقع عنده هي وحدة مفترضة ، ملفقة ، ويمكن القول انها وحدة مثالية ، رغم انه يدعي المادية . وعلى هذا ، بينما في نظرة المثالي ، يذوب الواقع الموضوعي ويتبخر افكاراً ، وصوراً ومفاهيم ، يملأ المادي المبتذل مسرح المعرفة بقوانين الواقع الموضوعية ويكتم وجود نظرته الذاتية الموحدة، (بالكسر)في الكواليس . كلاهما أعفى نفسهمن عناء ربط الموضوع بالذات ، والظواهر بالجوهر ، والاجزاء بالكلية ، وعمي عن ادراك وحدة سياقالواقع نفسه.الأول انطلق من المظهر وتوصل الى مجموعة من الصور والافكار ؛ والثاني انطلق من المظهر وتوصل الى مجموعة من القوانين الثابتة ؛ وادعى الاثنان انهما ادركا سياق الواقع نفسه ، الأول بادعاء موضوعية لم ينفذ اليها بل ألصقها الصاقاً على مبدعاته الذاتية ، والثاني بفعل ذاتية ، لم يعترف بدورها في المعرفة ، توحد المواضيع في السر وتدخل الوحدة على التعدد ، والحركة على الثبات ، وسياق التطور على التكرار ، بطريقة التهريب . لقد قصرت ذاتية الاثنين عن ان تتم دورة المعرفة بكاملها، الأولى لأنها تثق بنفسها وبحقها اكثر مما يجب ، فلا تتم ما شرعت فيه ؛ والثانية ، تنكر حقها في التدخل في شؤون المعرفة ، فتعمل عملها في السر والخجل وسوء الضمير .

هـذه العلاقات التأملـّية الخالصة[1] ، يكمن بخاصة في انها تطمس الصفـة التاريخية العابرة للمجتمع الرأسمالي ؛ فتبدو تلك التحديدات مثل مقولات خالدة ، عالية على الزمن ، مشتركة بين جميع اشكال الحياة الاجتماعية . لقد تجلى هذا بصورة فجّة ، في الاقتصاد البرجوازي المبتذل ، ولكـن الماركسيّة لم تلبث ان سلكت السبيل نفسه . حالمـا يتضعضع المنهج الديالكتيّ ، وتتضعضع معـه السيطرة المنهجية للكلـّية على الآنات الجزئية ، حالما لا تجد الاجزاء في المجموع ، مفهومها وحقيقتها ، وعلى العكس ، حالما يُطرح الكلّ من البحث بحجة انه غير علمي ، او يُحوّل الى مجرد «فكرة» او الى «تجميع» للاجزاء ، تبرز ، بالضرورة ، العلاقات التأمليّة بين الاجزاء المعزولة ، قانوناً ابدياً لكل مجتمع انساني . فان تأكيد ماركس «بأن علاقات الانتاج في كل مجتمع ، تشكل كلاّ واحداً[2]» هو نقطة الانطلاق المنهجيّة ومفتاح المعرفـة التاريخية بالعلاقات الاجتماعية . كل مقولة جزئية معزولة ، يمكن أن يعتبرها الفكر (في عزلتها هـذه) كما لو كانت قائمة ابداً طوال تطور المجتمع

---

١ – عبارة « العلاقات التأملية الخالصة » تنطبق على الاثنين معاً : المثالي والماركسي المبتذل . وكذلك ما يلي من البحث .

٢ – هي الكلية المحسوسة التي تردد ذكرها .

الانساني بكامله . (فاذا لم نعثر عليها في مجتمع ما يكون ذلك من قبيل «الصدفة» التي تثبت القاعدة)[1]. ان التمييز الحقيقي بين مراحـــل التطور التاريخي لا تترجمه التغـيّرات التي تلحق بالعناصر الجزئية المعزولة ، الا بصورة أقـــل وضوحاً واحاطةً ، من ترجمته في تغـيّر وظائفها في داخـــل كليّة السياق التاريخي ، وتغـيّر علاقاتها بجماع المجتمع[2] .

---

١ – الجملة المعترضة هي للتهكم . والحقيقة ان «المقولة الجزئية والمعزولة»، لم نعد نعثر عليها ، لأن التاريخ قد طواها ! فوجودها نسبي وانتقالي فحسب، والأولى ان لا تفصلها عن كلية السياق التاريخي .

٢ – اي تغير علاقة الجزء بالكل ، هو أصدق انباءاً عن تغير الواقع ، من تغير الجزء وحده .

٣

هذه النظرة الديالكتيّة الى الكلّية ، التي تبتعد في الظاهر كثيراً عن الواقع المباشر والتي تبني هـذا الواقع بطريقة «غير علمية» في الظاهر ، هي ، بالفعل ، المنهج الوحيد القادر على ادراك الواقع واعادة بنائه على مستوى الفكر . ان الكلّية المحسوسة هي إذن مقولة الواقع الاساسية . على ان صحة هـذه النظرة تتجلّى ، بوضوحها التام ، حين نضع في مركز بحثنا القوام[١] المادي الواقعي لمنهجنا ، ونعني المجتمع الرأسمالي والتصارع القائم في داخله بين قوى الانتاج وعلاقاتها . ان منهج علوم الطبيعة ، الذي شكّل المثال الأعلى المنهجيّ لكل تحريفيّة ، يجهل التناقض او التصارع في موضوعه ؛ فاذا ما صادف رغم ذلـك

١ – تعريب Substrat .

تناقضاً بين مختلف النظرّيات ، اعتبره دليلاً على نقص في درجة المعرفـــة المتوفرة آنذاك . والنظرّيات التي يظهر تناقضها ، لا بد لها أن تلاقي في هـذه التناقضات نفسها حدودها ؛ وبالتالي عليها ان ترضى بان تتكيّف مع مقتضى ذلك ، فتنضوي تحت نظرّيات أعمّ حيث تزول التناقضات نهائياً . أما في الواقع الاجتماعي ، فان هـذه التناقضات ، ليست ، على العكس ، بوادر نقص في الادرك العلمي للواقع ، بل من جوهر الواقع نفسه ، جوهر المجتمع الرأسمالي الذي لا تنفصم عنه ؛ وان تجاوزها بالتعرف الى الكلية لا يزيل تناقضها ؛ بل على العكس ، انها تفهم على انهـــا تناقضات ضرورية ، مـــا دام التضارب يقوم في اساس نظام الانتاج هذا . عندما تفسح النظرية المجال - باعتبارها معرفة بالكلية - لتجاوز هـــذه التناقضات وازالتها ، فانما تفعل ذلك ، باظهار النزعات الواقعية في سياق تطور المجتمع ، هذه النزعات التي يقع عليها أن تتجاوز واقعياً تناقضات الواقع الاجتماعي هـــذه ، عبر التطور الاجتماعي[1] .

---

١ - بتعبير آخر يكون تجاوز الواقع وتناقضاته ، في العمل، في الصراع العملي مع الواقع ، او بالاصح في صراع الواقع مع نفسه ، وليس في النظر . فالنظرية لا حول لها في تجاوز تناقضات الواقع . كل ما تقوم به هو أنها تفسح

ان التعارض بين المنهج الديالكتي والمنهج النقدي (او منهج المادّية المبتذلة ، او منهج « ماخ » ... الخ ..) هو نفسه ، بمقتضى هـذه النظرة ، مشكلة اجتماعيّة . فاتخاذ علوم الطبيعة مثالاً أعلى للمعرفة ، وتطبيق هـذا المثال على الطبيعة ، لا يعدو أن يخدم تقدّم العلوم ؛ إلاّ أنّ تطبيقه على تطوّر المجتمع ، يجعل منه سلاحاً عقائديّاً بيد البرجوازية . ذاك انه لأمر حيويّ ، بالنسبة لهـذه الأخيرة ، أن تُدرك ، من جهـة أولى ، نظام الانتاج الخاصّ بها ، على أنّه مبنيّ على مقولات ، قيمتها غـير زمنية ، ومُقدَّر لها البقاء الأبديّ ، بفضل قوانين الطبيعة والعقل الأبديّة ؛ وأنْ تحكمَ ، من جهـة ثانية ، عـلى التناقضات التي تفرض نفسها ، لا محالة ، عـلى الفكر ، ليس بأنها من جوهر نظام الانتاج هذا نفسه ، بل مجرّد وقائع سطحيّة . ان منهج الاقتصاد الكلاّسيكي قد تولّد

للواقع ، المجال الفكري ، ليتجاوز هو بنفسه ، تناقضاته ، مدفوعاً الى ذلك بالنزعات الواقعية الكامنة فيه . وتقوم النظرية بدورها هذا ، بالقاء ضوء على الواقع يبرز نزعاته الكامنة هذه ، ويدعم قدرتها على الانتصار على التناقضات الراهنة. (بتعبير آخر تنير النظرية السبيل لعمل قوة واقعية هي البروليتاريا) اما الظن بأن النظرية هي صاحبة الفضل في تجاوز الواقع فينشأ عن أن سير الواقع مدفوعاً بنزعاته الواقعية ، وسيره متجهاً صوب تحقيق النظرية ، هـو خط سير واحد . (عندما تكون هذه النظرية هي المادية الديالكتية) .

عن هذه الحاجة العقائديّة[1] ؛ ولكنه – باعتباره معرفةً علميّة – قد وجد أيضاً حدوده في بنية الواقع الاجتماعيّ هذه ، في سمة التضارب الملازمة للانتاج الرأسماليّ . اذا كان مفكّر من وزن « ريكاردو »[2] ، ينكر ضرورة توسيع السوق لمواجهة ارتفاع الانتاج ونموّ رأس المال ، فهو إنّما يفعل ذلك (بصورة لا واعية طبعاً) كي لا يكون مضطرّاً الى الاعتراف بحتميّة الأزمات[3] ، حيث يتكشّف بشكل فظّ ، التضارب الأساسي في الانتاج الرأسمالي ، حقيقة أنّ « طريقة الانتاج البرجوازيّة تقتضي تقييد تطوّر القوى المنتجة الحر[4] » . وما يجري على لسان « ريكاردو » عن حسن قصد ، يغدو بعده ، في

---

١ – الحاجة العقائدية عند البرجوازية الى ان تعتبر اشكال حياتها وتفكيرها ، اشكالاً ثابتة على الزمن ، خالية من اي تناقض ، ترضي طبيعة الانسان وعقله في كل زمان ومكان .

٢ – داوود ريكاردو ، اقتصادي انكليزي ، من اوائل مؤسسي علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (الحر) – من عام ١٧٧٢ الى ١٨٢٣ – .

٣ – اذ انه اذا كانت الازمات حتمية ، فلا بد أن تكون أسس النظام الرأسمالي نفسها مشوبة بالتناقض والتضارب .

٤ – الأمر الذي يتناقض مع مبدأ الحرية الاقتصادية الذي يعتز به الاقتصاد الرأسمالي من جهة ومن جهة ثانية يفضح النظام الرأسمالي بأنه يعرقل التطور والتقدم، ما دام لا خيار له الا بأن يعيق الانتاج ويوقف دوران الآلات او باتلاف المحاصيل والمنتجات اذا لم يجد لها اسواقاً .

الاقتصاد المبتذل ، – والحق يُقال – دفاعـاً متعمّداً وكاذباً عن المجتمع البرجوازيّ . اما الماركسيّة المبتذلة ، فسواء عملت عـلى طرح المنهج الديالكتيّ من العـلم البروليتاريّ لسبب مبدئيّ ، أو عـلى تلطيفه بصورة « نقديّة » ، فانها تنتهي ، شاءت أم أبت ، الى النتيجة نفسها . وهذا ما فعله « ماكس أدلر » – ربّما بالطريقة الاكثر إثارةً للسخرية – حين أراد أن يفصل ، من وجهـة نظر نقديّـة ، الديالكتيك كمنهج ، كحركة في الفكر ، عن ديالكتيك الكائن ، بوصفه ميتافيزيائياً[1] ؛ فانتهى ، في ذروة « نقده » هذا ، الى نتيجة أنه فصل بشكل قاطع ، الحركتين الديالكتيّتين السابقتين ، عن الديالكتيك الذي « يصلح لعلم وضعيّ » ، والذي اعتبره « هو المقصود بالدرجة الأولى عندما نتكلّم عن الديالكتيك الحقيقيّ في الماركسيّة . »[2] هـذا الديالكتيك ، الذي يجدر تسميته « تضارباً[3] ... يقتصر عـلى التحقّق من

---

١ – وبالتالي اعتبره مستقلاً عن حركة الفكر الديالكتية .

٢ – وبالتالي تخلى عن الماركسية الحقيقية ، لأنـه قصر دور الديالكتيك فيها على ما يسمح به علم وضعي . والعلم الوضعي تجريبي ، ينهج نهج عـلوم الطبيعة ، ويجهل ديالكتيك التاريخ ويستغني عن مفهوم الكلية .

٣ – تبديل الاسم هو بفرض الخفض من الديالكتيك ، ودوره . وهـو غرض « ماكس أدلر » . والعبارة « يجدر تسميته » هي للتهكم .

التعارض القائم بين مصلحة الفرد الأنانيّة ، والأشكال الاجتماعية التي يندرج فيها . » هكذا اختفى التضارب الاقتصادي الموضوعيّ الذي يعرب عن نفسه في الصراع الطبقيّ واضمحلّ في نزاعٍ بين الفرد والمجتمع ، لا يُمكّننا الاستناد اليه من فهم ولادة المجتمع الرأسمالي ، أو مشاكله الداخلية ، او تردّيه ، على أنها ضروريّة ؛ وينجم عنه ، شئنا أم أبينا ، فلسفة « كنتية »[1] للتاريخ . ومن جهة ثانية جُمدّت أيضاً بنية المجتمع البرجوازي اذ اُعتبرت الشكل الشامل للمجتمع بوجه عام ؛ وذلك لأن المشكلة الرئيسية التي عُني بها « ماكس أدكر » ، مشكلة « الديالكتيك أو بالأصح التضارب » قد حُصرت في حدود شكل من الاشكال النموذجية التي تُعبّر بها ، في المستوى العقائدي ، سمة التضارب في النظام الاجتماعيّ الرأسماليّ عن نفسها[2]. ان هذا التأبيد للمجتمع الرأسمالي، سواء بُني على أساس اقتصاديّ او على أشكال عقائديّة، وسواء وقع عن سذاجة وبراءة أو عن تَرف نقديّ ،

---

١ – نسبة الى الفيلسوف الالماني « كنت » الذي عجزت فلسفته عن حل التناقض بين الفرد والمجتمع ، وتركته لعالم متعال ؛ فقدم جهلت تاريخية الفرد والمجتمع على السواء .

٢ – وبالتالي لم يعد الديالكتيك مصدر حركة تاريخية ، بل مجرد شكل أو مظهر ثابت لسمة ثابتة في المجتمع الرأسمالي ، هي التضارب .

فالنتيجة واحدة من حيث الجوهر .

هكذا ، بعد رفض المنهج الديالكتي أو بعد أبطاله ، لم يعد التاريخ قابلاً للفهم . هذا لا يعني طبعاً القول بأن بعض الشخصيات أو العهود التاريخية ، لا يمكن أن توصف ، في معزل عن المنهج الديالكتي ، بكثير أو قليل من الدقة ؛ انما المقصود ، بالدرجة الأهم ، هو أن فهم التاريخ كسياق واحد ، يستعصي على تلك النظرة . (في العلم البرجوازي ، تتجلى هذه الاستحالة ، في تصورات عن التطور التاريخي ، مجردة ، ومقتبسة من علم الاجتماع ، تشبه تلك التي وردت عند « سبنسر » و « أوغست كونت » والتي أوضحت النظرة البرجوازية الحديثة في التاريخ – وخاصة بلسان « ريكيرت » – تناقضاتها الداخلية . كذلك تتجلى الاستحالة ، من جهة ثانية ، في عدم استغناء تلك النظرة ، عن « فلسفة للتاريخ » يوجد ربطها بالواقع التاريخي إشكالاً يستعصي على الحل من الناحية المنهجية[1] .) ذاك أن التباين بين

١ – بتعبير آخر ، لا بد لكل نظرة ، خارجة عن المنهج الديالكتي ، من أن تستعين على فهم التاريخ ، بفلسفة للتاريخ ، خيالية ، لا مستند لها في الواقع ، فتتعكز عليها ، – اذا جاز هذا التعبير – . مما يدل على استغلاق التاريخ عليها .

وصف جانب جزئي من التاريخ وبين وصف التاريخ كسياق واحد ، لا يتأتىّ عن مجرّد فارق في الكمّ ، شبيهٍ بما يميّز التواريخ الخصوصيّة عن التاريخ الشامل مثلاً ، بل عن تعارض منهجيّ ، عن تعارض في زاوية النظر . فمشكلة فهم التاريخ كسياق واحد ، تبرز بالضرورة عند دراسة كل عصر وكل قطاع جزئي .. الخ ، لذا تتكشّف هنا ، الأهمية الحاسمة لمفهوم الكلّية الديالكتي . فقد يمكن للمرء تماماً ، أن يفهم – وأن يصف – مُجمل حدث تاريخيّ ما فهماً صحيحاً دون أن يكون بذلك قادراً على فهم هذا الحدث نفسه على حقيقته ، أي في وظيفته الحقيقيّة داخلَ الكلّ التاريخيّ الذي يعود له ، أي دون أن يدركه في داخل وحدة السياق التاريخيّ . ثمّة مثال ذو دلالة على ذلك في نظرة «سيسموندي» الى الأزمات . لقد فشل «سيسموندي» في نهاية الأمر ، لأنه ، إن كان قد فهم فهماً جيداً نزعات التطوّر الحلوليّة[1] في الانتاج والتوزيع على السواء ، فقد بقي ، على الرغم من نقده العميق للرأسمالية في جوانب أخرى ، أسير الأشكال الرأسمالية للموضوعيّة .

---

١ – Inhérent اي المتولد مع الشيء نفسه والمنبعث منه والفطري فيه .

فهو قد فهم هذه النزعات الحلوليّة على أنها سياقات مستقلّة ، الواحد عن الآخر ولم يع « أن علاقات التوزيع ليست سوى علاقات الانتاج نفسها ، في شكلها الآخر . » وقع فريسة القدر الذي أودى بديالكتيك « برودون » الكاذب ، « حين أحال مختلف اعضاء المجتمع الى عدد مساوٍ من المجتمعات المستقلة[1] » .

نكرّر القول اذن ، بأن مقولة الكلّية لا تمحو الآنات المكوّنة لها أو تزيل تمايزها في وحدة ، أو في مطابقة . فاستقلال الآنات — هذا الاستقلال الذي تتسم به في نظام الانتاج الرأسمالي — لا يتكشّف شكل ظُهوره عن أنه مظهر فحسب الا بمقدار ما تبرز هذه الآنات في علاقاتها الديالكتّية والديناميكيّة ؛ وذلك حين يتبيّن أنها آنات كلٍّ واحد ديالكتّي وديناميكي ، هي نفسها ديالكتيّة وديناميكية[2] . يقول ماركس : « وصلنا الى

١ — هذه المقاطع هي لكارل ماركس ، في كتابه « بؤس الفلسفة » . والمقصود هنا ان علاقات الانتاج وعلاقات التوزيع — وكذلك علاقات التبادل والاستهلاك — هي جميعاً جوانب مختلفة من كل واحد هو نظام الانتاج . وانه بالتالي لا يمكن فهمها على حقيقتها ، الا بفهم علاقة كل منها بالكل ، ووظيفته فيه ، وتفاعلها المتبادل في داخل اطاره .

٢ — استقلال الانات ، بعضها عن بعض ، وكل منها عن الكل ، هو مجرد مظهر ؛ لأن وحدة الكل هي الجوهر . ويسفر المظهر عن أنه مظهر ،

نتيجة أن الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك ، ليست متطابقة ، بل هي جميعاً اعضاء من كلّ واحـد ، اجزاء متمايزة في داخل وحدة ... ان شكل انتاج معيّن يحدّد إذن اشكالاً معيّنة من الاستلاك والتوزيـع والتبادل ، ويحدّد كذلك بعض[1] علاقـات هذه الآنات المتمايزة فيما بينها ... ثمّة تفاعل متبادل بين هذه الآنات المختلفة : تلك هي حال كل مُركّب عضوي. » على انه يجدر أن لا نقف عند حدّ مقولة التفاعـل المتبادل ، إذ لو فهمنا هذا التفاعل على أنه مجرّد تفاعل سببي بـين شيئين ، يتبادلان التأثير الواحد على الآخر ، ويبقيان ، فيما عـدا ذلك ، غير متغيّرين ، لما تقدّمنا خطوة واحـدة نحو

حالما يطل وجه الكل . حينئذ لا تعود الآنات ، الا بمثابة تقاسيم هذا الوجه وملامحه ؛ وحينئذ يعرف استقلالها على أنه مجرد مظهر . الجوهر هو اندراج الاجزاء في الكل : في وحدة نظام الانتاج أو في وحدة سياق التاريـخ . تلك هي أهمية مقولة الكلية .

١ – ماركس : « نقد الاقتصاد السياسي » . يلاحظ في هـذا النص ، ان الكل لا يحدد جميع علاقات الآنات ، بل بعضها فحسب . ولولا ذلـك لزال تمايز الآنات بعضها عن بعض واضمحلت في الوحدة . ثمة اذن تشارك ينشأ عـن علاقة كل آن بالكل ، وثمة تمايز ينشأ عـن علاقة كل آن بنفسه (بقوامه المادي) فكل آن يمارس علاقات مع نفسه ومع الكل . هذا التمايز المترافق والمتداخل مع التشارك هو العلاقة الديالكتية . ففيها لا يكون التمايز مطلقاً ولا التشارك . بنظر المنهج الديالكتي المطلق الوحيد هو كلية التاريخ هو وحدة سياقه هو خط سيره .

معرفة الحقيقة الاجتماعيّة ، عمّا كنّا فيه من منظومات سببيّة وحيدة الاتجاه ، في المادية المبتذلة ، (أو من علاقات وظيفية في فلسفة « ماخ » ... الخ ..) . فثمّة أيضاً تفاعل متبادل حين تصطدم مثلاً كرة الطاولة المتحركة بكرة أخرى ثابتة : تتحرك هذه الأخيرة بينما تعدّل الأولى اتجاه سيرها ، بنتيجة الاصطدام ؛ وهكذا دواليك. التفاعل المتبادل الذي نتحدّث عنه هنا ، يجب أن يذهب الى أبعد من التفاعل المتبادل بين شيئين يبقيان ، فيما عدا هذا التفاعل ، غير متغيّرين ؛ وهو لا يذهب إلى أبعد من ذلك ، إلا في علاقته بالكل ، أي حين تمسي العلاقة بالكل هي التحديد الذي يشرط شكل موضوعيّة كل كل موضوع [1] . كل تغيّر أساسيّ يهمّ المعرفة ،

١ – اي في المعرفة الديالكتية بهذا الموضوع . مثلاً : الكرة لها شكل ثابت لا يتغير في لعبة كرة الطاولة ؛ والحركة التي تجري في هذه اللعبة لا تغير شيئاً في هذا الشكل الموضوعي الثابت . فهي حركة ميكانيكية . اما في الحركة الديالكتية ، فشكل موضوعية كل شيء يتغير مع تغير علاقته بالكل، اذ ان العلاقة بالكل تسهم في تحديد هذا الشكل (تشرطه) ؛ فالعبد – مثلاً – كما سيرد ، لونه الأسود ثابت ، فاللون شكل للموضوعية طبيعي . اما العبودية ، فهي شكل اجتماعي للموضوعية . هذا الشكل تقرره كلية التاريخ في مرحلة من مراحله ؛ فقد يأتي عصر ، تزول فيه العبودية (مع بقاء الزنوج) ؛ وقد يأتي عصر آخر تتبدل فيه علاقة العبد بالمجتمع ؛ حينئذ يكون شكل العبودية قد تغير بتغير علاقته بالكل . هنا لا يبقى للاشياء موضوعية ثابتة .

يتكشّف تغيّراً في العلاقة بالكلّ ، ولذلك بالضبط ، يكون تغيّراً في شكل الموضوعيّة ذاته . لقد عبّر « ماركس ، عن هذه الفكرة في بحوث عديدة ، أورد منها هذا النصّ الشهير فحسب : « الزنجيّ زنجيٌ ، وهو لا يتحوّل الى عبد إلاّ في بعض الظروف فقط ؛ آلة نسج القطن هي آلةٌ لنسج القطن ؛ وهي لا تتحوّل الى رأس مال إلا في بعض الظروف فحسب ؛ وإذا ما عُزلت عن هذه الظروف ، فلا تكوّن رأس مال ، كما أن الذهب ليس بذاته عملةً ، أو السكّر ثمن السكّر » . هذا التحوّل المستمرّ في أشكال موضوعيّة جميع الظواهر الاجتماعيّة ، الذي ينجم عن تفاعلها المتبادل الديالكتيّ المستمرّ ، وهذه القابليّة لفهم موضوعٍ ما ، التي تتولّد انطلاقاً من دوره في الكلّية المعيّنة التي يقوم به فيها ، يجعلان النظرة الديالكتيّة للكلّية وحدها قادرة على فهم الواقع كصيرورة اجتماعيّة (١) . من زاوية النظر هذه فحسب ، تذوب الأشكال الصنميّة للموضوعيّة التي يوجدها النظام الرأسمالي بالضرورة ، وتتبدّد في مظهر ، نراه مظهراً ضروريّاً ولا شك ، ولكنه مع ذلك لا يعدو

---

١ — اي كتطور يزول فيه القديم ويتولد الجديد .

كونه مظهراً فحسب (١) . وتُسفر العلاقات التـأمليّة بـين هـذه الاشكال الصنميّة – أي قوانينهـا – التي يولّدهـا بالضرورة – هـي أيضاً – المجتمـع الرأسمالي ، والتي تُقنّع العلاقـات الحقيقية بـين الاشياء ، عن كونها تصوّرات ضروريّة ، يتخيّلها العاملون في الانتاج الرأسمالي . هذه العلاقات هي إذن موضوع معرفة ، ولكن هذا الموضوع الذي نتعرّف إليه من خلال هذه الأشكال الصنميّة وبواسطتها ، ليس نظـام الانتاج الرأسمالي نفسه (٢) ، بل عقيدة الطبقة المسيطرة (٣) .

١ – ما إن تتكشف علاقة شيء ما بالكلية التي هو منها ، حتى يبرز لنا منه وجه مختلف عما كنا نراه فيـه من قبل . كان يبدو في عزلته موضوعاً ثابتاً ، مستقراً ، جوهرياً مطلقاً كالصنم ، يوهم بأنه يمكن الركون الى هـذه المعرفة المباشرة به . واذا به يبدو بعدئذ وقـد فقد جوهريته ، وثباتـه واستقراره ، وتكشف عن انه مجرد مظهر ... لشيء آخر ، أوسع وأعمق وأكثر أهمية منه : هو الكلية التي ينتمي اليها . صحيح ان هذا المظهر هـو ضروري : اي أنه لا بد للكلية من أن تعلن عن نفسها في هذا المظهر بالذات (في وقت معين من التاريـخ) . ولكنه مجرد مظهر ، أي أن موضوعيته نسبية ، « آنية » ، انتقالية ، « مرهونة » بسياق التطور التاريخي .

٢ – أي ليس الجوهر .

٣ – أي مجرد مظهر ، وهو مظهر يزول مع التطور التاريخي حين تبزغ البروليتاريا ، فتقضي نظرتها الجديدة على وهم تلك العقيدة . الا انـه مظهر ضروري بحكم نظام الانتاج ، ما دام هذا النظام قائماً .

بتعبير آخر ، يقول الكاتب هنا عـن علاقة الاشكال الصنمية بعضهـا ببعض ، ما قاله قبل أسطر عـن الاشكال الصنمية نفسها . فكما تكشفت

يجب ان نمزّق هذا الحجاب [1] كيما نصل الى المعرفة التاريخيّة . فالاشكال الصنميّة للموضوعيّة ، تقوم تحديداتها التأمّليّة ، بالضبط ، بدور إظهار ظواهر المجتمع الرأسمالي على أنهـــا جواهر تعلو على التاريخ . لذلك فان التعرّف الى

الاشكال الصنمية عن أنها مظاهر لموضوعية كاذبة تتبرقع الاشياء والمواضيع والوقائع بها ، كذلك تتكشف هنا علاقاتها (اي قوانينها « العلمية ») عن أنها مجرد مظهر لمعرفة موضوعية كاذبة،ما دامت هذه المعرفة ليست موضوعية على الاطلاق ، بل منبعثة من وجهة نظر (من عقيدة) الطبقة البرجوازية . يمكن اذن ايجاز كامل الصورة كما يلي: ثمة في أعماق الوجود ، الواقع . ولكن هـــذا الواقع لا ندركه مباشرة ، بـــل يبرز لنا بأشكال (لوقائع واشياء ومواضيع) تبدو موضوعية (اي مستقلة عن وجهة نظر الناظر اليها وبالتالي مستقلة عن الزمن والتاريخ ، اي ثابتة وصنمية كما سماها .) هـــذه الاشكال الصنمية هي الطابق الأول للوهم الذي يخفي الواقع . ويقوم على هـــذا الطابق الأول ، طابق ثان من الوهم ، هو معارفنا عن علاقات هذه الاشكال (علومنا كالاقتصاد السياسي ، والاجتماع ، والتاريخ) . فنحن نظن انهـــا معرفـة موضوعية ايضاً (وبالتالي غير قابلة للتبدل ونهائية) .

ما ان نرد هذه الاشكال ، وعلاقاتها ، الى الكلية ، اي الى وحدة الواقع الخبيء وراءها ، اي ما ان نربطها بسياق التاريخ – وهذا ما يتم عندما نتبع المنهج الديالكتي في دراستها – حتى تفقد موضوعيتها الكاذبـــة ، ويتلاشى الوهم بطابقيه . فالاشكال تتكشف عن انها في تفاعل متبادل ، وبالتالي أنها تتغير باستمرار مع تغير علاقاتها بالكل ؛ والعلاقات التي كنا نظنها قوانين ، تتكشف عن انها وجهة نظر فحسب تحملها طبقة معينة ، ولا تلبث ان تزول في نظرة الطبقة البروليتارية الجديدة .

١ – حجاب الموضوعية الكاذبة التي تظهر بها الاشكال والعلاقات . اي حجاب طابقي الوهم الآنفي الذكر .

الموضوعيّة الحقيقيّة للظاهرة ، والتعرّف الى صفتها التاريخيّة ، والتعرّف الى وظيفتها الفعليّة في الكل الاجتماعيّ ، هو فعل معرفة واحد لا ينقسم . هذه الوحدة يفصمها المنهج العلميّ المزعوم . نجد مثالاً على ذلك في الفارق – الأساسيّ بالنسبة لعلم الاقتصاد – بين رأس المال المستمرّ ورأس المال المتغيّر ؛ إن معرفة هذا الفارق لم تصبح متيسّرة إلا في المنهج الديالكتيّ ؛ أما علم الاقتصاد الكلاسيكيّ ، فلم يكن قادراً على الذهاب إلى أبعد من التفريق بين رأس مال ثابت ورأس مال متنقّل[1] .

---

١ – في الاقتصاد الكلاسيكي : رأس المال الثابت هو قيمة أدوات الانتاج (مصانع ، أراض ...) ورأس المال المتنقل هو قيمة البضائع التي يجب شراؤها لتشغيل ادوات الانتاج تلك ، والتي أهمها المواد الأولية وطاقة عمل العمال (او الفلاحين) . ففي هذا الاقتصاد (وكذلك بنظر الرأسمالي) تشكل طاقة العمل جزءاً من رأس المال المتنقل ، يحاول الرأسمالي شراءها بأرخص ثمن ممكن مثل أي بضاعة أخرى ، مثل أي جزء آخر .

اما في الاقتصاد الماركسي ، فتشكل طاقة العمل هذه وحدها رأس المال المتغير (بينما أدرج في رأس المال المستمر جميع الاشياء والبضائع : من مصانع ومواد أولية ...) . هذا التصنيف الجديد له أهمية كبرى لفهم الأزمات ، اذ ما يجهله الاقتصاد الكلاسيكي ، هو ان « البضاعة » البشرية ، تملك القدرة على رفض النظام الذي يعتبرها كالاشياء العاطلة ، وعلى مقاومة سعر السوق المعروض لها ، ونسف هذا النظام الاقتصادي من أساسه .

ما يعنينا هنا من الموضوع هو أن رأس المال المتغير هذا ليس سوى مظهر أو شكل فحسب ؛ اما حقيقته فهي انه مجموع الاشياء (غذاء ، البسة ،

وليس هذا من قبيل الصدفة ؛ « فرأس المال المتغيّر ، ليس سوى شكل تاريخي خاص ، لمجموع وسائل المعيشة (أو مجموع العمل) الذي يحتاج إليه العامل من أجل حفظ بقائه وتناسله ، والذي لا بدّ له من أن ينتجه (ويعيد إنتاجه) في جميع أنظمة الانتاج الاجتماعي . ولما كان مجموع عمله لا يرجع إليه إلا على صورة أجرة عمله ، فان إنتاجه الخاص يتوارى عن ناظره باستمرار متخفّياً في صورة رأس مال .. هكذا يُقنّع الشكل البضاعيّ للمنتوج ، والشكل النقديّ للبضاعة هذه المبادلة[1] » .

ولا يقتصر هذا الوهم الصنميّ الذي يلعب دور إخفاء الواقع ، والذي يغشى جميع ظواهر المجتمع الرأسمالي ، على تقنيع صفتها التاريخيّة أي الانتقالية ؛ فبتعبير أدقّ ، لا يفسح المجال لهذا الوهم إلا كون جميع أشكال الموضوعيّة التي يظهر العالم مباشرة وبالضرورة من خلالها للانسان في المجتمع الرأسمالي ، تُخفي أيضاً ، بالدرجة الأولى ،

مسكن ...) التي يحتاج اليها العمال للبقاء – وأولادهم – على قيد الحياة كما يبين المقال .

١ – بين مجموع انتاج العامل، ورأس المال المتغير. فما ينتجه العامل يتحول في نظره نفسه الى قوة مالية ، خارجية عنه ، تستخدمه بالأجرة ، وتتحكم قوانينها فيه . ذلك هو التشيؤ الناجم عن اعتراض السوق فيما بين المنتج ومنتجاته .

المقولات الاقتصادية ، وجوهرها العميق ، الكامن في كونها أشكالاً للموضوعيّة ، مقولاتٍ لما بين البشر من علاقات[١] ؛ إن أشكال الموضوعيّة تبدو كما لو كانت أشياء او علاقات بين أشياء . لهذا السبب ، حين يمزّق المنهج الديالكتيّ حجاب الأبديّة عن المقولات[٢] ، لا بدّ له أيضاً من أن يمزّق عنها حجاب الشيئيّة[٣] ، فيشقّ الطريق الى معرفة الواقع . يقول أنجلز ، في تعليقه على « نقد الاقتصاد السياسي » لماركس : « لا يبحث الاقتصاد في الاشياء بل في العلاقات بين الاشخاص ، وفي نهاية الامر ، في العلاقات بين الطبقات ؛ إلا ان هذه العلاقات تمتّ دوماً بصلة الى أشياء ، وتبدو كما لو كانت أشياء » . في هذه المعرفة ، يتجلّى المنهج الديالكتيّ — ونظرته الى الكلّية — معرفةً بحقيقة الصيرورة الاجتماعية . فقد كان يمكن أيضاً أن تبدو العلاقة الديالكتيّة بين الاجزاء

١ — في المثال السابق : رأس المال المتغير هو شكل اقتصادي محدد له قوانينه ؛ فهو يخفي ويكتم علاقة المنتج بنفسه وبالآخرين. هكذا تسود قوانين السوق المنتجين عوضاً عن ان يقرر المنتجون نشاطاتهم ومبادلاتهم وفق علاقاتهم . وهكذا تختفي العلاقات وتنطمس لتبرز الاشياء والاشكال « الموضوعية » .

٢ — فيظهر تاريخيتها ، أي صفتها العابرة .

٣ — فيظهر قوامها الواقعي وهو العلاقات بين البشر .

والكلّ ، مجرّد تحديد عقليّ ومنهجيّ ، لا يكشف عن المقولات التي تكوّن الواقع الاجتماعي ، كما لا تكشف عنها تحديدات الاقتصاد البرجوازي التأمّلية ، ولا يكون بالتالي تفوّقه على هذه الاخيرة إلاّ تفوّقاً يقتصر على النطاق المنهجيّ الصرف ؛ ولكنّ الفارق بينهما أكثر عمقاً وجذريّة من ذلك . فبسبب أنّ علاقةً معيّنة بين البشر في مستوى معيّن من تطوّرهم التاريخيّ ، تتكشّف في كلّ مقولة اقتصادية ، وتصبح واعية وتُستجرّ الى مفهومها ، لذلك يمكن لحركة المجتمع الانسانيّ نفسها — وقوانينها الداخليّة — أن تُعرف أخيراً بأنّها ، في آن واحد ، من صنع البشر أنفسهم ومن صنع القوى التي تولّدت عن علاقاتهم ، وأفلتت من سيطرتهم[1] . هكذا تغدو

---

١ — حين نتوصل الى أن نلمح وراء المقولة أو الشكل الاقتصادي(الميت) العلاقات البشرية (النابضة بالفاعلية والحياة) التي تختبىء وراءها ، ندرك جوهر الواقع على حقيقته : أي ندرك أن الانسان ينطلق من كونه ينتج حياته ونشاطه وعلاقاته (فهو في ذلك فرد حر لا يخضع لقانون بل يصنع حياته بنفسه) واذا بهذه العلاقات ، التي تولدت عن فاعليته الذاتية هذه ، قد تبلورت في المجتمع (الرأسمالي) على شكل قوى موضوعية وضرورية — لها قوانينها الخارجية عن ارادته —. ان تفسيرنا للرباط (الديالكتي) بين هذه العلاقات البشرية ، (الحية) وتلك الاشكال الاقتصادية (الجامدة) يكشف لغز البشر الأزلي ، لغز التشابك والتداخل في حياتهم ، (وفي حركة تاريخهم) بين حرية ذاتية وقوانين موضوعية ، بين فاعلية تلقائية وعطالة

المقولات الاقتصادية ، دينـاميكيّة وديالكتيّة بمعنيين : تتفاعل تفاعلاً حيّـاً كمقولات اقتصادية بحتـة وتُعين على معرفة أيّ قطاع تاريخيّ من التطوّر الاجتماعيّ . ولكنها لما كانت ترجع في أصلها الى علاقـات إنسانيّة ، وكانت تؤدّي وظيفتها في سياق تحوّل العلاقـات الإنسانيّـة ، يغدو سير التطوّر مرئيّاً في علاقاتها المتبادلة مـع القوام الواقعيّ"[1] الذي ينبني عليه عملهـا . بتعبير آخر ، ان إنتاج — وإعادة إنتاج — كلٍّ اقتصادي محدّد ، — يعود للعلم معرفتـه — يتحوّل بالضرورة ، الى سياق بنـاء — وإعادة بناء — مجتمعٍ في جماعه محدّد[2] . (يتمّ ذلك والحق يقال بتخطّي الاقتصاد الصرف[3] ، ولكن دون

شيئية ، بين حياة من «صنعهم» وحياة «أفلتت من سيطرتهم » كما يذكر المقال. هـذا التفسير يقوم عـلى وصل الاشكال الاقتصادية بالكلية ، (كلية نظام الانتاج) وبذلك ارجاعها الى علاقات (بين البشر) . ذلك هو القانون الداخلي لكل تطور .

١ — وهـو العلاقات التي ينشؤها البشر فيما بينهم إبان نشاطهم العملي (الاقتصادي) .

٢ — يعود للمنهج الديالكتي معرفته . الكل الاقتصادي هو البناء التحتي؛ والكل الاجتماعي هـو البناء الفوقي الذي يقوم عليه . وسياق تطور الأول يوضح لنا سياق تطور الثاني .

٣ — اذ ان فهم المجتمع (وحياته الحقوقية ، والسياسية ، والفكريـة والفنية) يتطلب ليس العلم بحياته الاقتصادية فحسب ، بـل جميع مواهب

ما استعانة بأيّة قوّة متعالية من أي نوع كانت) . ألحّ مـاركس ، مراراً ، بوضوح ودقـّة على سمة المعرفـة الديالكتيّة هذه . فقد كتب في ذلك : « إن سياق الإنتـاج الرأسمالي ، كسياقٍ متواصل او متكرّر ، لا يُنتج إذن البضاعة فحسب ، أو فضل القيمة فقط ، بل ينتجُ ويعيد إنتاجَ العلاقة الرأسماليّة نفسها : أي الرأسماليّ من جهة والعامل المأجور من جهة ثانية [1] » .

الفيلسوف والفنان وجميع ملكات الخلق والابـداع والتخيل . فالماركسية لا تغني عن كل ذلك (بل تضع له ضوابط فحسب) انما تغني عـن اللجوء الى الاساطير والقوى الخارجية عن تجوبة الانسان، لفهم المجتمع .

١ ـ هكذا أرجـع جميع ظواهر المجتمع (وقوانينه) الى عـلاقات انسانية ، إلى نشاط الانسان الذي ينتج ويعيد انتاج حياته بإستمرار ... في ظروف عملية معينة .

٤

أنْ نُوجِد ذاتنا ؛ أنْ ننتجَ ونعيدَ إنتاج ذاتنا : ذلك ، بالضبط ، هو الواقع . لقد أدرك « هيجل » هذا ، من قبل ، بوضوح وعبّر عنه في شكل قريب من تعبير « ماركس » ، على الرغم من إغراقه في التجريد ، ومن كون « هيجل » سيّىء الفهم لذاته وبالتالي فسح المجال لسوء الفهم أيضاً . قال في « فلسفة الحقوق » : « ما هو واقع هو بذاته ضروريّ ... والضرورة هي في أن الكلّ ينفصم في المفاهيم المتميّزة ، وأنّ هذا الانفصام يُفضي الى تحديد صلب وصلد ، ليس بالجماد الميت ، ولكنه يولّد نفسه باستمرار في بيئة الانحلال[1] » . هنا ، حيث

---

١ — في هذا المقطع تعبير هيجيلي عما سبق ذكره من أن « النظرة الديالكتية للكلية هي وحدها القادرة على فهم الواقع كصيرورة اجتماعية . فمن زاوية النظر هذه فحسب ، تذوب الاشكال الصنمية للموضوعية » . هـذه

القرابة العميقة بين المادّية التاريخيّة وفلسفة « هيجل » ، تتجلّى في مشكلة الواقع ، في دور النظريّة باعتبارها تعرّف الواقع الى نفسه بنفسه ، يجدر لفت النظر — ولو بكلمات موجزة — الى خطّ الافتراق الذي يباعد بينهما ، والذي لا يقلّ حسماً عن تلك القرابة . يُلمس هذا الخطّ الفارق في مشكلة الواقع أيضاً ، مشكلة وحدة السياق التاريخيّ . يأخذ « ماركس » على « هيجل » (وبخاصّة على خلفائه الذين رجعوا دوماً بوضوح أكثر الى « فيختي » و « كنت ») انه لم يُحرز نصراً حقيقياً على ثنائيّة الفكر والكائن ، النظريّة والممارسة ، الذات والموضوع ؛

الاشكال الصنمية هي ما يسميه هيجل هنا « التحديد الصلب والصلد » الشبيه بالجماد « الميت » والناتج عن « انفصام الكل » . ما إن تتوارى الكلية عن النظر ، حتى تبرز الأشياء والأشكال، بقوانينها الصلدة ، وضروراتها الصلبة، وتحديداتها الحتمية ، ويظل دولاب الواقع يدور في التكرار بعيدا عن أي صيرورة ، الى أن تعود الأجزاء فتلتحم في الكل وتخرج من «بيئة الانحلال»، أي الى أن تبزغ « النظرة الديالكتية للكلية».ان هيجل اذن نظر الى الانسان نظرة تاريخية وديالكتية، ورأى في قلب الواقع الانساني نشاط الانسان نفسه الذي ينتج ذاته وحياته وعلاقاته ومجتمعه باستمرار (الإنسان كمنتج لذاته ذلك هو جوهر الإنسان) .

يأخذ على ديالكتيكه ، على كونه ديالكتيكاً داخلياً[1] حقيقياً للسياق التاريخي ، أنّه مجرّد مظهر ؛ يأخذ عليه أنه لم يتخطّ « كنت » في هذه النقطة الحاسمة بالذات ؛ يأخذ على المعرفة الهيجيليّة أنها معرفة تتعلّق بمادّة — هي بذاتها من جوهر غريب (عن المعرفة) — وليست هذه المعرفة ، هي نفسها ، ما تبوح به هذه المادّة بعينها ، التي هي المجتمع الإنساني . وتورد عبارات هذا النقد الحاسمة : أنه « في نظرة هيجل ، تجد روح التاريخ المطلقة[2] موادّها في الجماهير ، ولكنّها لا تجد تعبيرها

---

١ — الصفة الداخلية للديالكتيك هي في كون الحركة الديالكتية ليس لها محرك خارجي عنها : فهي تتحرك بسبب داخلي هو علاقة الاجزاء بالكلية ، والتفاعل المتبادل بينها . ان جوهر الديالكتيك (سواء المثالي منه أو المادي) هو أولية الاسباب الداخلية على الأسباب الخارجية ، (أولية الكلية على الأجزاء والضرورات) ... (أولية العلاقات البشرية على الأشكال الموضوعية) (أولية المنهج على « الوقائع ») ... الخ ... وكل هذه تعابير متقاربة .

٢ — معروف دور هذه الروح المطلقة في التاريخ حسب نظرية هيجل : هذه الروح ، مبدأفاعل ، سابق للعالم ، يحرك ذاته بقوة تناقضاته الداخلية (حرية) : فيتحقق (وجود) متجسداً في المكان (طبيعة) حيث يضيع ويتلاشى (ضرورة) ، فيسترد ذاته في الزمان، من خلال صيرورة الإنسان، حيث يرتقي الوجود الى المعرفة بذاته (وعي) ، فتتحقق الروح معرفتها بذاتها في الفلسفة . ان روح الشعب تجسد هذه الروح المطلقة، وليس التاريخ

الملائم إلاّ في الفلسفة . يبرز الفيلسوف على أنه ، فحسب، الاداة التي ترتفع بواسطتها الروح المطلقة التي تصنع التاريخ ، الى الوعي ، بعد وقوع الحوادث ، بعد فوات الأوان . انّ إسهام الفيلسوف في التاريخ يقتصر اذن على هذا الوعي المتحصّل بعـــد وقوع الحوادث ؛ فالروح المطلقة تجري حركة الواقع بلا وعي ؛ ويصل الفيلسوف بالتالي وقـــد ُقضي الأمر » . لذلك فان هيجل « لا ُينيط بالروح المطلقـــة ، كروح ُمطلقة ، أن تصنع التاريخ إلاّ في الظاهر فحسب ... وبالفعل ، لمـّا كانت الروح المطلقة لا تبلغ الوعي ، كروح خالقة للعـالم ، إلاّ في وجدان الفيلسوف ، وبعـــد وقوع الحدَث ، فان صنعها للتاريخ ليس له وجود إلا في الوجدان ، في تقـــدير الفلاسفة وتصوّرهم ، أي في التخيـّل التأمّلي » . لقد صفـّى نقـد ماركس الشاب نهائيّاً ، مفاهيم هيجل الأسطوريّة هذه .

ليس من قبيل الصدفـة ، أن الفلسفة التي استطاع « ماركس » أن يفهم ذاته بالتصدّي لها ، هي حركة

سوى سلسلة من حالات الضياع والاسترداد ، من التعبير في العـــالم الخارجي والوعي للذات ، (ديالكتيك) التي تتعاقب عليها روح الشعب في تطورهـا ونموها وتـكاملها الصاعد نحو الروح المطلقة ... التي هي غاية التاريخ . ذلك هو موجَز النظرة الهيجيلية .

تقهقرٍ سريع أصاب الهيجيليّة منذ ذلك الحين ، رجعةٌ الى « كنت » ، حركةٌ استخدمت نقاط الغموض والحيرة الداخليّة عند « هيجل » ، لتسقطَ من المنهج [١] عناصره الثوريّة وتوفّق المحتويات الرجعيّة ، والمفاهيم الأسطوريّة الرجعية ، وبقايا الثنائيّة التأمليّة بين الفكر والكائن ، مع الفلسفة الالمانيّة التي كانت في ذلك العصر رجعيّة أيضاً . إن « ماركس » ، باقتباسه الجزء التقدّمي من المنهج الهيجيليّ ، الديالكتيك كمعرفة بالواقع ، لم ينشقّ بشكل قاطع عن خلفاء هيجل فحسب ، بل أحدث انشقاقاً أيضاً في الفلسفة الهيجيليّة نفسها . دفع « ماركس » ، بمنطقٍ لا يقبل المساومة ، النزعة التاريخيّة الموجودة في الفلسفة الهيجيليّة ، الى نهايتها القصوى . لقد أحال ، بشكل جذريّ ، جميع ظواهر المجتمع والانسان الاجتماعي ، الى مسائل تاريخيّة ، إذ انه أظهر بشكل ملموس القوام الواقعيّ [٢] للتطور التاريخيّ ، وأخصبه من الناحية المنهجيّة . على كفّة هذا الميزان الذي اكتشفه « ماركس » وجرّبه تجريبياً منهجيّاً ، وُضعت الفلسفة الهيجيليّة ، فتبيّنت أخفّ وزناً ممّا ينبغي . ان بقايا « القيم الخالدة »

١ ــ أي المنهج الديالكتي الهيجيلي . وهو غني عن التعريف لشهرته .
٢ ــ هو نظام الانتاج الاقتصادي .

الجانحـــة نحو الاسطورة ، التي طرحها « ماركس » من الديالكتيك ، تدخل في إطار فلسفة التأمّل ، التي شنّ عليها هيجل ، طوال حياتـه ، حربـاً عنيدة ، لا هوادة فيها ، والتي تسلـّح ضدّها بكامل منهجه الفلسفيّ ــ السياق والواقع المحسوس ، الديالكتيك والتاريخ [1] ــ . لذلك فان النقد الماركسيّ « لهيجل » ، يتابع ويكمّـل مباشرة النقد الذي وجّهه « هيجل » نفسه الى « كنت » و « فيختي » . وعلى هـــذا ، فقد تولـّد المنهج الديالكتيّ الماركسيّ في امتدادٍ منطقيّ لما طمح إليه « هيجل » وقصّر عن بلوغه بشكل محسوس ؛ ومن جهة ثانية [2] وقع جثمان المذهب[3] المكتوب فريسةً بيد فقهاء اللغة وصُنـّاع المذاهب .

على ان نقطة الافتراق [4] ، تكمن في الواقع ؛ فقد عجز هيجل عن النفاذ الى القوى الفعليّة المحرّكة للتاريخ . يرجع هذا الى أنها لم تكن ظاهرة للعيان بالمقدار الكافي ، في العصر الذي رأى ولادة مذهبـه ؛ فاضطر لذلك الى

---

١ ــ الهيجيلية والماركسية كلاهما من فلسفات التاريخ وليستا من فلسفات التأمل مثل فلسفات « ديكارت » و « كنت » و « فيختي » وغيرهم .

٢ ــ أي بعد مـــا استل ماركس من الهيجيلية روحهـــا (أي المنهج الديالكتي) .

٣ ــ اي المذهب الهيجيلي ؛ وهو لشهرته يذكر دون تعريف .

٤ ــ بين « ماركس » و « هيجل » .

أن يرى في الشعوب – وفي وعيها – حَمَلة التطوّر التاريخيّ الفعليين[1] . (لم يلمح هيجل التنافر[2] في تركيب القوام الواقعي[3] الذي ينبني عليه هذا الوعي ، فاختلق من هذا الوعي اسطورة « روح الشعب »[4]) ؛ ويرجع أيضاً الى انه بقي أسير أشكال التفكير « الأفلاطونيّ » و « الكنتيّ » ، رغم جميع جهوده للتخلّص منها ، أسير ثنائيّة الفكر والكائن ، الشكل والمادة . فعلى الرغم من انه المكتشف الحقيّقي لمعنى الواقع المحسوس[5] ، وأن تفكيره توّخى أبداً تجاوز جميع التجريدات ، بقيت المادّة بنظره مشوبةً « بوصمة التحديد » . (وهو في هذا افلاطونيّ جداً .) ولم تستطع هذه النزعات المتضاربة والمتحاربة أن تصل في مذهبه الى تصفية ؛ بل كثيراً ما تبرز جنباً الى جنب ، دون ما وسيط بينها ، تعرض

---

١ – بينما حملة التطور التاريخي هم الطبقات لا الشعوب .

٢ – هو التنافر بين قوى الانتاج (اجتماعية) وعلاقات الانتاج (فردية)، اي التنافر الطبقي الذي يقسم الشعب .

٣ – هو نظام الانتاج الاقتصادي .

٤ – عندما يبرز الانقسام الطبقي ، يتضح أن طبقات الشعب لا تحمل روحاً واحدة : فللطبقة البروليتارية « روحها » وللبرجوازية « روحها » ، وبالتالي لا وجود «لروح» الشعب الا في الوهم .

٥ – كان « هيجل » أول من قال بان الواقع ديالكتي وتاريخي .

تناقضها ولا تتوازن ؛ اما التوازن الأخير (الظاهريّ) الذي وجدته ، في المذهب نفسه[1] ، فقد تحتم عليه ، بنتيجة ما تقدّم ، أن يكون مستديراً نحو الماضي أكثر منه نحو المستقبل . فلا عجب أن يبادر العلم البرجوازيّ ، في وقت مبكّر ، الى إبراز هذه الجوانب من الهيجيليّة على أنها العنصر الأساسي ، والى تطويرها . بذلك على الضبط ، طمست نواة تفكيره الثوريّة ، بصورة تكاد تكون تامّة ، حتى في نظر بعض الماركسيّين .

ليست المفاهيم الأسطوريّة سوى التعبير الفكريّ عن واقعة أساسيّة في حياة البشر ، استعصت على ادراكهم ، واستحال عليهم انكار نتائجها[2] . فالعجز عن النفاذ الى الموضوع نفسه ، يعرب عن نفسه ، فكريّا ، في قوى محرّكة ،

---

١ – أي في النظر وحده دون ما عمل، خلافاً للماركسية التي لا تتوازن الا في العمل ولا تدعي أكثر من كونها « دليلاً للعمل »؛فقد صفت الماركسية عهد الفلسفة كسبيل الى المعرفة ، كجواب على التساؤلات النظرية . ففي الماركسية ، لا يكتمل الجواب على التساؤل النظري ، في النظر وحده ، بل يتطلب عملا ؛ فالثورة على الواقع هي ، في الماركسية ، سبيل المعرفة ومعيار صوابها .

٢ – فلا بد لهم بالتالي من ان يبحثوا عن سبب او تفسير لهذه النتائج التي يلمسونها دون ان يعرفوا منشأها ؛ حينئذ يوجدون لها سبباً أو تفسيراً متخيلاً اسطورياً .

متعاليـة ، تكوّن وتبني ، بطريقة أسطوريّة ، الواقـع والعلاقة بين المواضيـع ، وعلاقاتنا بهـا ، وتغيّراتها في السياق التـاريخي[1] . وان « ماركس » و « انجلز » ، باقرارهما « أن العامل الحاسم في التاريخ هو في نهايـة الأمر ، انتاج واعادة انتاج الحياة الواقعة[2] » ، قد توّصلا الى وجهـة النظر التي تمكّن من تصفية كل أسطورة . كانت الروح المطلقة عند « هيجل » آخر هذه الأشكال الاسطوريّة الرائعـة ، الذي أعربت فيـه الكلّية — وحركتها — عن نفسها منذ ذلك الحين ، ولكن دون أن تعيَ جوهرها الواقعي[3] . فاذا كان العقل ، « الذي

---

١ — النفاذ الى الموضوع نفسه يكون باستشفاف ما وراء الموضوع من علاقات بشرية وفاعليات هي التي صنعته من جهة وهو الذي أفلت من يدها واكتسب موضوعية مستقلة عن البشر من جهة ثانية ... اي اكتشاف العلاقة الديالكتية بين الذات والموضوع . اذا لم يتبين المرء ذلك ، لا بد له ، لتعليل الواقع ، من ان يتخيل فاعلاً آخر غـير الانسان نفسه ، فيقع في التفكير الاسطوري .

٢ — الى هذا يرجع كل شيء في تفسيره ، دون ما حاجة الى اساطير . كل شيء يبدأ من نشاط الانسان العملي ، من دوره في الانتاج الاقتصادي . وكل ما عدا ذلك ليس سوى بنية فوقية ، لا يمكن فهمها الا بربطهـا بالبنية التحتية هذه .

٣ — أي سياق الانتاج الاقتصادي . لم تع كلية التاريخ مضمونها المادي هذا الا في الماركسية . أما في الهيجلية ، فكان المضمون (روح الشعب) متعالياً على الواقع ومنفصلاً عنه .

كان أبداً موجوداً ، ولكن ليس دائماً بشكل معقول[1] »، قــد بلغ في المادّية التاريخيّـة شكله المعقول[2] باكتشاف قوامه الواقعي ، الأساس الذي يمكن أن تصبح الحيـاة الانسانية ، بالاستناد اليه ، واعية فعلاً لذاتها[3] ، يكون هكذا قد تحقّـق برنامج فلسفة التاريخ الهيجيلية ، بزوال المذهب الهيجيليّ نفسه[4] . على عكس مـا في الطبيعة ، حيث « التغيّر دائريّ ، فهو تكرار للشيء نفسه ، — كما اشار ماركس الى ذلك — إن التغيّر في التاريخ لا يجري « على السطح فحسب بل في المفهوم أيضاً . انمـا المفهوم

---

١ — كارل ماركس : « مساهمة في نقد فلسفة الحقوق عند «هيجل» » .

٢ — في المادية التاريخية بلغ الانسان « سن الرشد » الفلسفي .

٣ — في الهيجيلية كانت الحياة واعية لذاتهـا ولكن في القصد والفكر والتصور فحسب وليس في الفعل .

٤ — برنامج الفلسفة الهيجيلية هو أن تصبح الحياة واعية لذاتها ، أي أن يغدو الانسان مسيطراً على التاريخ ، ممسكاً بزمامه . وأدركت هذه الفلسفة ان حركة التاريخ ديالكتية ، تتفاعل فيها الاجزاء فيما بينها ومع الكل ؛ الا انها ظنت ان هذا الكل هو « روح الشعب » ؛ وان روح الشعب في صعودها وهبوطها تقرر سير التاريخ . ففشلت في تحقيق ما رمت اليه ، وظل الانسان مسوقاً في تاريخه الى غير ما يقصد وغير مـا يعلم ؛ وذلك الى ان زودتـه الماركسية بمعرفة صحيحة بالكلية ؛ اذ اطلعته على مضمونها الواقعي ، (سياق الانتاج الاقتصادي) ؛ فبدد هذا المحك الموضوعي ، جميع الأوهام والأساطير حول الحركة التاريخية وأمست الحياة قادرة على أن تعي ذاتها بالفعل وامسى الانسان قادراً على ان يرسم خط تاريخه بوعي ومعرفة .

نفسه يتطوّر . »(1)

---

١ – تتحكم في الطبيعة سلسلة العلل والمعلولات ، الاسباب والنتائج ، المتعاقبة على وتيرة واحدة . وكل جديد في الطبيعة ، انما يظهر بحكم سبب سابق له ، بحكم الماضي ؛ فالحياة الطبيعية استمرار للماضي ... وامتداد له ؛ فكأن الزمن يدور حول نفسه . اما في التاريخ ، فالمستقبل يؤثر على الحاضر، بما يستشرفه الافراد ويتطلعون اليه ويعملون له . هذا وحده يدخل على التاريخ جدة وقائع ليست مقررة سلفاً في الماضي ، وتبرز فيه في جميع حقبه. بالاضافة الى ذلك ثمة مراحل استثنائية في التاريخ تتغير فيها مفاهيم الناس عن التاريخ وعن المستقبل وعن الحياة نفسها . هذا يدخل جديداً في فهم كلية سياق التاريخ نفسه . وبالتالي يكون الجديد هنا جديداً بمعنى أعمق (أي ثورياً) . وهذا ما حدث في تاريخ الفكر بالانتقال من الهيجيلية الى الماركسية، عندما صحح الانسان مفاهيمه ، متغلباً على طريقة اسطورية في فهم التاريخ .

٥

« ليس وجدان البشر هو ما يحدّد كيانهم ؛ بل على العكس ، كيانهم الاجتماعيّ هو ما يحدّد وجدانهم . » ان نقطة انطلاق المادّية الديالكتيّة هذه ، لا تتخطّى الصعيد النظريّ الصرف ، وتغدو مسألة عمليّة ، الا في اطار تلك النظرة[١]. حين تتكشّف نواة الكائن صيرورةً اجتماعيّة[٢] ، يمكن ، فحسب ، أن يظهر الكائن نتاجاً

١ – النظرة المادية الديالكتية (اي النظرة الى الواقع كصيرورة اجتماعية، تتحرك مستندة الى قوام واقعي هو النشاط العملي للانسان في حقل الانتاج الاقتصادي .)

٢ – نواة الكائن ؛ في كل فلسفة مثاليـــة ، هي الروح او الوعي ، او جوهر أخلاقي حر على كل حال . ونواة الكائن ، في كل فلسفة مـــادية جلفة (ميكانيكية) ، هي المادة ، كضرورة او كقانون أو كعطالة . أما في المادية الديالكتية ، فنواة الكائن هي صيرورة اجتماعية (الكائـن الاجتماعي التاريخي في الانسان هو جوهره ... الانسان جسر فيما بين ماضي المجتمع ومستقبله ؛ تلك هي حقيقته) .

من صنع النشاط الانساني – كان ، من قبل ، لا واعياً – وأن يُسفر هذا النشاط ، بدوره ، عـــن كونه العامل الحاسم في تغيّرات الكائن[1] . علاقات طبيّعية صرفة ، أو أشكال اجتماعيّة تحوّلت بتضليل الوهم الى عـــلاقات طبيعيّة ، من جهة أولى ، تقاوم الانسان بوصفها معطيات جامدة ، ناجزة ، ثابتة في جوهرها ، أقصى مـــا قـــد يسعه هو استخدام قوانينها وادراك بنيتها كموضوع ، دون أن يتمكـّن قطّ من تغييرها[2] ؛ ومن جهة ثانية يحصر مثل هـــذا المفهوم عـــن الكائن ، مجال النشاط الاجتماعي في الوجدان الفردي[3] ، فيتحوّل هذا النشاط الى شكل من

١ – نشاط الانسان هو اذن أصله وأصل تغيراته معاً . (« الانسان هو أصل الانسان ومقياسه الوحيد » كما قال أحدهم) .

٢ – ما لم ندرك الكائن صيرورة اجتماعية ، أي على انه نشاط انساني عبر الزمن ، نظل نعتبره موضوعاً صرفاً ، أي مفصولاً عـــن الفاعلية الذاتية ، فنظل نراه شيئاً محدداً ، جامداً ناجزاً ، ثابتاً قوانينه حتمية لا تقبل التغير ، شأنه شأن العلاقات الطبيعية (مثل قانون الجاذبية) أو شأن علاقات اجتماعية متحجرة (مثل الاعراف والتقاليد الموروثة من القديم) . بتعبير آخر يبدو الكائن (او الواقع) موضوعاً مستقلاً عن الذات في كل نظرة غير ديالكتية ؛ مع انهما لا ينفصلان ما دام الواقع اجتماعياً وتاريخياً .

٣ – ما دام النشاط الاجتماعي ، إما أن يعمل على تغيير القوانين السائدة في العالم الخارجي (وهذا ما امتنع بحكم مفترضه السابق) وإما أن يعمل على تغيير موقف الافراد من هذه القوانين (أي تغيير طرقهم في استعمال حريتهم ازاءها) وهـــذا مـــا بقي له . وبالتالي يقتصر حينئذ النشاط الاجتماعي على نشاط تبشيري ... على نشاط اخلاقي ... كما يذكر المقال .

اشكال نشاط الفرد المنعزل ، الى أخلاق . عند هذه العقبة ، أخفقت محاولة « فورباخ » في تجاوز « هيجل » ؛ فلم يتعدّ – وكذلك المثالية الالمانية – الفرد المنعزل في المجتمع البرجوازي ، وكان ، في ذلك ، أشدّ قصوراً من « هيجل » نفسه .

ان ما يقتضيه « ماركس » من وجوب ادراك « الاحساس » أو الموضوع أو الواقع ، على أنه نشاط انسانيّ محسوس[1] ، يقتضي أن يدرك الانسان ذاته كائناً اجتماعيّاً ، أي ذاتاً وموضوعاً للصيرورة الاجتماعية والتاريخية ، في آن واحد . ان انسان المجتمع الاقطاعي، لم يكن قادراً على أن يعي ذاته كائناً اجتماعيّاً ، لأن علاقاته الاجتماعية نفسها كانت ، من جهات عدّة ، ذات صفة طبيعيّة[2] ، ولأن المجتمع نفسه بمجموعه لم يكن قد بلغ درجة من التنظيم المتناسق والشامل لجميع جوانبه[3] ، ودرجة من الوحدة المحيطة بجُماع علاقات الانسان

---

١ – ماركس : « اطروحات عن فورباخ » .

٢ – مثلا علاقات الدم والأسرة والعشيرة والطائفة الخ .. واما علاقات العمل فهي متداخلة مع الأرض ، والفصول ، والمياه والامطار ، والمناخ ... وجميعها ذات صفة طبيعية .

٣ – مثلا : المجتمع الزراعي الاقطاعي كثيراً ما ينقسم الى اقطار مختلفة متميزة ، يسود الواحد غير ما يسود الآخر من قوانين واعراف وتقاليد .

بالانسان[1] ، تكفي ليظهر المجتمع للوجدان على أنه حقيقة الانسان . (لا مجال هنا لبحث مسألة بنية المجتمع الاقطاعي ووحدته .) يُنجز المجتمع البرجوازيّ تحقيق اجتماعيّة المجتمع ؛ فالرأسماليّة تقضي على جميع الحواجز المكانيّة والزمانيّة بين مختلف الاقطار ومختلف الحقول ، وتزيل الفواصل الحقوقية بين مختلف الدول . في الرأسمالية ، في عالم المساواة الشكليّة بين جميع البشر ، تزول ، أكثر فأكثر ، العلاقات الاقتصادية التي طالما نظّمت المبادلات المادّية والمباشرة بين الانسان والطبيعة . هكذا يغدو الانسان كائناً اجتماعيّاً — بالمعنى الحقيقي للكلمة — ويغدو المجتمع هو الحقيقة بنظر الانسان .

لذلك لا يمكن ، إلاّ على صعيد الرأسمالية والمجتمع البرجوازي ، أن نرى في المجتمع الحقيقة عينها . على أن الطبقة التي أُنيط بها أن تكون عامل هذه الثورة التاريخيّ ، — الطبقة البرجوازيّة — إنّما تؤدّي دورها هذا[2] ، بلا

---

١ — كثيراً ما يترك التنظيم الاجتماعي السائد في المجتمع الاقطاعي ، مجالات كثيرة من الحياة من غير تنظيم ، فتظل هذه النشاطات ذات طابع غريزي أو فطري « خام » ، فلا يشعر المرء بالتالي عندما ممارستها بأنه كائن اجتماعي .

٢ — في توحيد المجتمع ، وازالة الحواجز والفروق فيه ، وجعله متسقاً ومستوياً ، وبالتالي في ابراز وحدته الكلية .

وعي أيضاً . فالقوى الاجتماعية التي حرّرتها هذه الطبقة، والتي رفعت هذه الطبقة الى الحكم [1]، تشرع في مقاومتها مثل طبيعة ثانية ، أقلّ إنسانيّة وأكثر غموضاً من الاقطاع [2] . ولا تبلغ المعرفة بالواقع الاجتماعي غـاية التمام ، إلا مـع دخول البروليتاريا المسرح . فمع بزوغ النظرة الطبقيّة للبروليتاريا ، تكون قد وُجدت زاوية النظر التي تجعل كلّـية المجتمع مرئيّة [3] . ان ما يرى النور في المادّية التاريخيّـة ، هو،

---

١ وهي قوى التجار والصناعيين والبرجوازيين عموماً ، الذين يؤلفون افراد هذه الطبقة .

٢ – ان من ذكروا في الشرح السابق يندفعون بدافع الربـح الفردي الأكبر ، ولا يسيطرون على نظام الانتاج الجديـد الذي أقامتـه طبقتهم ، والذي تتحكم فيهم قوانينه (الاقتصادية ، قوانين السوق) تحكماً أشد وأكثر آلية من تحكم قوانين الطبيعة في الانسان في المجتمع الاقطاعي ؛ لذلـك فما يحجب عن طبقة البرجوازية رؤية كلية المجتمع ووحدته ، هو كون هـذه الطبقة متناقضة مع نفسها بحكم اجتماعية دورها ، وفردية دوافع افرادهـا ؛ فهي توحد المجتمع عملياً ولا تعي هذه الوحدة نظرياً .

٣ – وهذا ما عجزت عنه نظرة الطبقة البرجوازية الى المجتمع . فمع ان الطبقة البرجوازية وحدت المجتمع بنشاطها العملي (الرأسمالي) فقـد فعلت ذلك في لا وعي أي بدون أن تدرك هذه الوحدة نظرياً . (افلتت العوامل الاقتصادية من نظرتها المثالية ، وظلت في لا وعي هذه الطبقة). امـا نظرة البروليتاريا (أي المادية الديالكتية) فمحيطة بوحدة المجتمع الكلية . وتتحقق وحدة المجتمع الكلية ، على يد البروليتاريا ، عملياً – بعد ان تحققت لهـا نظرياً – في النضال من أجـل زوال الطبقات (أي في المجتمع الاشتراكي الواحد غـير المنقسم الى طبقات) . هكذا في دور البروليتاريا التاريخي ،

في آن واحد ، المذهب الذي يحدّد « شروط تحرّر البروليتاريا »[1] والمذهب الذي يكشف حقيقة السياق الكلّي للتطوّر التاريخي"[2] ؛ وما ذلك إلا لأن بلوغ البروليتاريا رؤية تامة الوضوح لوضعها الطبقي هو حاجة حيويّة عندها وقضيّة حياة أو موت بالنسبة إليها ، ولأن وضعها الطبقي لا يكون مفهوماً إلا بمعرفة كليّة المجتمع ، ولأن هذه المعرفة هي الشرط المسبّق الذي لا محيد عنه لنهوض البروليتاريا بمهامّها . إن وحدة النظر والممارسة ليست إذن سوى الوجه الثاني لوضع البروليتاريا الاجتماعي والتاريخي"[3] ؛

تأتي الوحدة العملية للمجتمع لاحقة لوحدته النظرية (أهمية الوعي) بينما كان دور البرجوازية التاريخي ، أنها وحدت المجتمع عملياً ، دون أن تعي ذلك نظرياً (واذا بها قد أوجدت مجتمعاً واحداً نظرياً ومنقسماً عملياً ، لا يلبث ان يتكشف منقسماً عملياً ونظرياً معاً مع ظهور البروليتاريا ونشوب الصراع الطبقي) .

١ - وهي زوال الملكية الفردية لوسائل الانتاج ... وهي شروط تلبي المصلحة الطبقية لطبقة البروليتاريا ، ويدركها البروليتاري بوعيه الطبقي .

٢ - أي الذي يعي وحدة المجتمع الكلية (وهي وحدة تاريخيةوديالكتية). ويقصد ان المذهبين المذكورين يغدوان للمرة الأولى في التاريخ مذهباً واحداً . فمعرفة البروليتاريا بشروط تحررها الخاص (المذهب الأول) والمعرفة بالمجتمع كسياق واحد ، (المذهب الثاني) تلتقيان . اي ان مصلحة الطبقة البروليتارية تطابق مصلحة جماع المجتمع . اي ان الوعي الطبقي والمنهج الماركسي شيئان مترادفان .

٣ - وجود البرولتاريا هو شرط تحقق وحدة النظر والممارسة . أي ان

فمن زاوية نظر البروليتاريا، تتطابق المعرفة بالذات والمعرفة بالكلّ؛ إن البروليتاريا هي ذات معرفتها وموضوعها في آن واحد.

ذلك أن مهمّة قيادة الانسانيّة الى مرحلة أعلى من تطوّرها، تقوم على واقع ان «مراحل التطوّر هذه تنشأ من أصول طبيعيّة مباشرة»[1] — كما لاحظ «هيجل» ذلك ولكن مع تطبيقه على الشعب — وان الشعب، (أي الطبقة) «الذي يحمل مثل هذا العنصر في كيانه، مدعوٌّ الى تطبيقه». جسّد «ماركس» هذه الفكرة بوضوح كبير، في مستوى التطوّر الاجتماعي، إذ قال: «حين يُنيط الكتّاب الاشتراكيّون بالبروليتاريا هذا الدور في التاريخ العالمي، فليس ذلك مطلقاً... لأنهم يعتبرون البروليتاريّين آلهة، بل بالعكس. إنما بسبب أنّ التعرّي من كل إنسانيّة، وحتى من مظهر

طبقة البروليتاريا (والحزب الاشتراكي الذي يرتبط بها) هي القادرة وحدها على ان تنحو، في آن واحد، المنحى الذي يؤمن مصلحتها الطبقية والمنحى الذي يطبق المنهج النظري الماركسي (المادية الديالكتية)، دون ان يكون تعارض بينهما لأنهما شيء واحد في نظرها. بتعبير آخر، ادراكها لمصلحتها الطبقية الخاصة، وادراكها لكلية المجتمع (ومصلحته) هما شيء واحد عندها.

١ — هيجل: «مبادىء فلسفة الحقوق».

الانسانيّة ، يكون – عمليّاً – تاماً في البروليتاريا المكتملة التكوين ، وأن شروط الحياة في المجتمع الراهن جميعاً ، تتلخّص ، بمنتهى توتّرها الانسانيّ الشديد ، في شروط حياة البروليتاريا ، وان الانسان قد أضاع نفسه تماماً في البروليتاريا ، وفي الوقت نفسه ، اكتسب ، ليس وعياً نظريّاً لهذا الضياع فحسب ، بل ألجأه البؤس ، الذي استحال دفعه أو تلطيفه ، فأمسى مُلحّاً مطلق الالحاح ، – تعبيراً عمليّاً عن الضرورة – إلى الثورة على هذه الإنسانيّة ، بسبب كل ذلك ، يمكن للبروليتاريا ويجب عليها بالضرورة أن تحرّر ذاتها ؛ على انها لا تستطيع تحرير ذاتها إلا بإزالة شروط حياتها نفسها ؛ ولا يمكنها أن تزيل شروط حياتها إلا بإزالة جميع شروط الحياة الإنسانيّة في المجتمع الراهن ، التي تتلخّص في وضعها[1] » .

ينجم عن ذلك أن جوهر المادّية التاريخيّة المنهجي ، لا يمكن فصله عن « نشاط البروليتاريا العمليّ والنقديّ » ؛ فكلاهما آن من آنات السياق الواحد الذي يجري فيه تطوّر المجتمع . على هذا لا يمكن أن نفصل المعرفة بالواقع ، التي يمدّنا بها المنهج الديالكتيّ ، عن نظرة

---

١ – « ماركس » : « العائلة المقدسة » .

البروليتاريا الطبقيّة ؛ والسؤال الذي تطرحه « الماركسيّة النمساويّة » ، والذي يدور حول الفصل المنهجيّ بين العلم الماركسيّ « الخالص »[1] والاشتراكيّة[2] هـو ، مثل جميع الأسئلة المشابهة ، مسألة كاذبة ؛ فالمنهج الماركسيّ ، الديالكتيك المادّي كمعرفة بالواقع ، لا يصبح ممكناً إلاّ من وجهة النظر الطبقيّة ، من زاوية نضال البروليتاريا : بالتخلّي عن زاوية النظر هـذه ، نبتعد عن المادّيـة التاريخيّة[3] ، كما أننا ، من جهة ثانية ، باعتناق زاوية النظر هذه ، ندخل توّاً ساحة النضال البروليتاري[4] .

على أنّ كون المادّية التاريخيّة تنبع من الأصل الحيويّ « المباشر والطبيعي » للبروليتاريا ، وكون المعرفة الكلّية بالواقع لا تتسنّى إلاّ انطلاقاً من زاوية نظرتها الطبقيّة ، فإن هذا لا يعني أنّ هذه المعرفة أو هذا الموقف المنهجيّ

---

١ — أي النظرية « مبرأة » من اعتبارات المصلحة الطبقية للبروليتاريا .

٢ — اي النضال العملي للبرولتاريا من اجل مصلحتها الطبقية .

٣ — بتعبير آخر أقرب الى واقعنا العربي الراهن : من ينفك عـن واقع حركة الجماهير الكادحة ، من لا يذوب في نضالها ، من لا يتطابق مع سيرهـا التحرري العملي ، لا يمكن أن يزعم أنه ماركسي .

٤ — أي من اندمج في نضال الجماهير الكادحة، وتبنى مصلحتها الطبقية، وخاض صراعها العملي ، فقد أدى جميع ما تطالب بـه النظرية الماركسية من اعمال . (حتى لو بقي فكرياً مقصراً عـن ادراك منهجها المادي الديالكتي) .

من المعرفة ، مُعطى بشكل مباشر وطبيعي للبروليتاريا كطبقة ؛ (وكم بالأحرى للفرد البروليتاري) بل على العكس تماماً . صحيحٌ أن البروليتاريا هي الذات العارفة في هذه المعرفة بالواقع الاجتماعيّ الكلّي . ولكنها ليست ذاتاً عارفة بمعناها في المنهج « الكنتي » ، حيث تتحدّد الذات بأنها ما لا يمكن أن يصبح موضوعاً أبداً[1] ؛ ليست هذه الذات مشاهداً حياديّاً للسياق التاريخي ؛ ففي هذه الكلّية[2] ، ليست البروليتاريا طرفاً معنيّاً فحسب : فاعلاً ومنفعلاً ؛ إنّما ارتقاء معرفتها وتطوّر هذه المعرفة من جهة[3] وصعود البروليتاريا وتطوّرها في سياق التاريخ من جهة ثانية[4] ، ليسا سوى جانبين من سياق واقعيّ واحد[5] . وليس ذلك فقط ، لأن الطبقة نفسها لم « تتكوّن كطبقة » إلاّ تدريجيّاً ، من خلال صراعٍ اجتماعيّ مستمرّ ، وبدءاً من أعمال عفويّة ولا واعية أملاها دفاع يائس ومباشر ؛

١ — في الماركسية ، الذات والموضوع يتبادلان الأدوار ، ويتفاعلان ديالكتياً .

٢ — وهي السياق التاريخي نفسه .

٣ — وفي نهايـــة تطورها الفكري هـــذا ، بلوغها النظرة الماركسية . (الجانب الذاتي) .

٤ — وفي نهاية تطورها العملي هذا ، اكتمال تكونهـــا كطبقة (الجانب الموضوعي) .

٥ — هو سياق التاريخ .

(تحطيم الآلات مثال مذهل عن هذه البدايات) بل إن مـــا تتوصّل إليه البروليتاريا من وعي للواقع الاجتماعيّ ولوضعها الطبقيّ الخاص ، والمهمّة التاريخيّة التي تبزغ لها بنتيجة ذلك – وكذلك منهج النظرة المادّيـة للتاريخ – هما أيضاً من نتاج سياق هـذا التطوّر التاريخيّ نفسه ، الذي تتعرّف إليه المادّية التاريخية للمرة الأولى في التاريخ ، تعرّفاً كاملاً وفي حقيقته .

وبالتالي فان قابليّة انتهاج المنهج الماركسيّ هي أيضاً من نتاج الصراع الطبقي ، مثـــل أي نتيجة أخرى ذات طبيعة سياسيّة أو أقتصاديّة . إن تطـوّر البروليتاريا ، يعكس ، هو أيضاً ، بنية تاريخ المجتمع الداخلية ، التي تدركها المعرفة للمرة الأولى[1] . « نتيجته[2] تبدو إذن باستمرار

١ – البروليتاريا هي الجزء والمجتمع هو الكل، والنظرة الطبقية لهـذا الجزء مطابقة للمعرفة بالكل ؛ هذا ما ذكر من قبل . مـا يوضحه المقال هنا هو أن هـذه النظرة ليست جاهزة ومكتملة في البروليتـاريا منذ أول نشوئها ، فهي في البدء لا تـدرك الكل (اي سياق تاريـخ المجتمع) على حقيقته . (اي كما يظهر في المنهج المادي الديالكتي ، حيث يتبين ان بنيـة التاريخ هي تفاعل بين اجزاء وكلية ذات قوام واقعي هـو النشاط العملي الاقتصادي للانسان) ولا تدرك البروليتاريا هذه البنية الا بعد قطع صراع طبقي طويـل ؛ حينئذ تصبح بنية التاريخ معروفة للمرة الأولى ، في وقت واحد مع اكتمال الوعي الطبقي . ان تاريخ البروليتاريا يعكس اذن تاريـخ المجتمع ويكشف عن بنيته الداخلية .

٢ – يقصد : نتيجة التطور .

سابقة له ؛ بينما شروطه السابقة له ، تبـدو كما لو كانت نتائجه[1] . » فالنظرة المنهجيّة من زاوية الكلـيّة ، التي رأينا أنها القضيّة الجوهريّة والشرط الأول لمعرفة الواقع ، هي من نتاج التاريخ بمعنيين : الأول هو في أن الماديّـة التاريخيّة – كمعرفـة – لم تبزغ امكانيّتهـا الموضوعيّة والشكلية إلاّ مـع التطـوّر الاقتصاديّ الذي أوجـد البروليتاريا ، ومع ولادة البروليتاريا نفسها ، (وبالتالي في في مرحلة معيّنة من التطـوّر الاجتماعي) ومـع التحـوّل الذي انبجس هكذا في ذات المعرفة بالواقـع الاجتماعي وموضوعها[2] ؛ الثاني هو في أنّ هذه الامكانية الشكلية لم

١ – ماركس . كتاب « رأس المال» . يستشهد بهذا المقطع تمهيداً لشرح لغز مزدوج : أولاً : كيف يدرك الانسان معنى السياق التاريخي ويتعرف اليه ، مع ان هذا الادراك نفسه هو نتيجة تطور تاريخي ؟ ان هذه المعرفـة (أي النظرة الماركسية ، اي المنهج المـادي الديالكتي) هي نتيجة السياق التاريخي ، لكنها تبدو سابقة له ، بدليل انها تسيطر عليـه (في الصراع الطبقي الواعي) وتمسك بزمامه وتوجهه نحو الاشتراكية . ثانياً : من يحصل هذه المعرفة (الماركسية) هو الطبقة البروليتارية ؛ معنى ذلـك ان الطبقة سابقة لبزوغ هذه المعرفة ، لكن الطبقة لا تتكون وتبرز الى الوجـود الا بالوعي الطبقي (معرفة) . فكأن هذه المعرفة شرط وجود الطبقة ، مع ان الطبقة هي شرط وجودها (الحقيقة هي ان الطبقـة البروليتارية توجـد (موضوعياً) لمجرد وجود النظام الرأسمالي ، ولكنهـا لا توجد (فكرياً) الا بعد قطع اشواط في الصراع الطبقي . هذا ما يوضحه المقـال في الاسطر اللاحقة .)

٢ – (ذات المعرفة وموضوعها) هي البروليتاريا كما تقدم .

تتحوّل الى امكانيّة فعليّة الا ّ من خلال تطوّر البروليتاريا نفسها . ذاك أن امكانيّة أن ندرك معنى السياق التاريخي، منبعثاً من داخل هذا السياق نفسه[1]، وأن نكتّف عن اعتباره معنىً متعالياً ، أسطوّرياً أو أخلاقياً يُضفى على موادّ[2] لا معنى لها ، ويوصل بها ، هذه الامكانيّة تفترض، في البروليتاريا ، وعياً لوضعها الخاص ، بلغ درجة عالية من التطـّور ، وبالتالي تفترض بروليتاريا أنضجها تاريخ طويل وأصابت هي نفسها مقداراً عالياً من التطـّور . ذلك هو الدرب الذي يقود من التفكير الخياليّ الى المعرفة بالواقع، الدرب الذي انطلق من اوائل مفكري الحركة العمّالية الكبار ، الذين كانوا يحدّدون لها أهدافاً متعالية ، الى وضوح « كومونة » عام ١٨٧١[3] : ليس على الطبقة العاملة أن « تُحقـّق مُثلاً » ، بل « أن تحررّ عناصر المجتمع

---

١ ـ هذا ما تقتضيه المادية التاريخية ، وما تمكن منه وحدها دون غيرها .

٢ ـ أوضاع ، وقائع ، قوى ، ضرورات ، مواضيع ، وجميع عناصر المجتمع ، اذا ما جمدت في موضوعيتها وعزلت عن سياق حركة التاريخ (عن الكلية) وبالتالي كانت بذاتها عارية من المعنى . وبالتالي كان لا بد ان نسبغ عليها المعنى من الخارج ... من مصدر يعلو على الزمن والتاريخ .

٣ ـ عام ١٨٧١ سيطر العمال على المجلس البلدي في باريس واقاموا حكماً اشتراكياً . وكانوا قد بلغوا درجة عالية من الوعي الطبقي .

الجديد فحسب . »[1] انه الدرب الذي يذهب من الطبقة « النقيض لرأس المال » الى الطبقة « لذاتها[2] » .

---

١ - المثل تعلو على الواقع؛ فالنظرة المثالية ترى المثل والمعاني صادرة من عالم آخر .. من عالم « ما يجب ان يكون » ، ويحاول المثالي ان يدخلها أو يفرضها على « ما هو كائن » . فهو يعتقد انه يعود لهـذه القوالب والاشكال الخارجية عن الواقع، ان تقرر سير الواقع. اما المادية الديالكتية فقد ادركت ان « معنى السياق التاريخي ينبعث من داخل هذا السياق نفسه » كما تقدم وبالتالي لا يوجد في هذه النظرة ذلك الفاصل القاطع بين « ما هو كائن » وما « يجب ان يكون » بل على العكس . نزعات الواقع نفسه تجلب معها المعاني والمثل ، وتحققها . كل ما في الأمر ان هذه النزعات تكون كامنة ومطموسة، في البدء وانه يجدر تحريرها ، أي اخراجهـا من حالة الكمون والكبت الى الفاعلية والسيطرة . فالقضية اذن ليست قضية استيحاء عالم من خارج الواقع بـل استيحاء النزعات الكامنة في الواقع نفسه . أي ان القضية ليست قضية « قيم » بل قضية « حاجات » . هكذا ، يرجع الماركسي القيم الى حاجات. هذا لا يعني أنه يتخلى عن القيم ، كلا . بل انه يذهب في تحليله للواقع وتعمقه له حتى يدرك ما وراء القيم، اي الحاجات الكامنة التي من شأنها - اذا مـا لبيت - ان تحقق هـذه القيم في الواقع ... هكذا تحرير الطبقة العاملة ، حاملة النزعات الجديدة ، يحرر المجتمع بكامله ويحقق « القيم » الجديدة .

٢ - الطبقة النقيض ... والطبقة لذاتها : تعبيران هيجيليان الأول هـو الطبقة في طور اللاوعي ، حين تجهل وجودها كطبقة ، وتجهل ان عدوها هو الطبقة الأخرى . حينئذ يكون عملها مقتصراً على ردود فعل آنية على واقـع جزئي (مثلا تحطيم الآلات) ؛ والثاني هـو الطبقة الواعية التي ادركت مهماتها التاريخية (تحرير المجتمع من الانقسام الطبقي) ، حينئذ يكون عملها تابعاً لمهمتها التاريخية ، وصادراً عن معرفتها بغايات وجودها البعيدة . الأولى محدودة بحدود « طبيعة » (بؤس فغضب فتمرد .. أي انفعال على كل حال) والثانية متصلة بكلية السياق التاريخي ، تتجاوز وجودها الآني نحو المستقبل ، وتحقق « ذاتها » .

بالنظر من هذه الزاوية ، يتبيّن أن ما يقول به التحريفيّون ، من فصل بين الحركة والغاية الأخيرة[١] ، يشكّل رجعة الى المستوى البدائي الأوّل للحركة العمّالية. فالغاية الأخيرة ، ليست حالة تنتظر البروليتاريا في نهاية الحركة ، مستقلّةً عن هذه الحركة وعن الدرب الذي تسير فيه ؛ ليست « دولةً في المستقبل »؛ وليست بالتالي حالة يمكن أن نهملها في النضال اليومي بطمأنينة ، فلا نعود نبتهل لها الا في عظات يوم الأحد على الأكثر ، وكأنها لحظة من التسامي نعتق فيها من الهموم اليومية ؛ ليست « واجباً من الواجبات » او « فكرة من الافكار » التي يمكن أن تلعب دوراً ناظماً للسياق « الحقيقي » ؛ إنما الغاية الأخيرة هي ، قبل كلّ شيء ، هذه العلاقة بالكلّية (كلّية المجتمع باعتبارها سياقاً) التي تكتسب بواسطتها كل لحظة من لحظات النضال معناها الثوري؛ هذه العلاقة النابعة من كل آنٍ ، والملازمه له ، في جانبه اليوميّ بالضبط ، في صورته الاعتيادية المألوفة ، هذا الآن الذي لا يتحقّق إلاّ بمقدار ما نعيه ، فنقلّد ، بذلك ، آن النضال اليومي شارة الحقيقة ، إذ نفصح عن علاقته بالكلّية ؛ وبذلك

١ — اي الغاية الأخيرة التي تروم الحركة تحقيقها ، او تزعم انها سائرة نحو تحقيقها . (وهي المجتمع الاشتراكي) .

يرتفع آن النضال اليومي هـذا ، من مستوى الواقعـة العارضة أو الوجود البحت ، الى صعيد الواقع .[1] على أنه يجب أن لا ننسى أيضاً أن كل جهد نبذله للحفاظ عـلى « الغاية الأخيرة » أو عـلى « جوهر » البروليتاريا ، نقياً مـن كل وصمة تنشأ في غمرة العلاقات بالوجـود – الرأسمالي – ومن جرّائهـا ، يؤدّي بنا ، في نهايـة التحليل ، الى أن ننأى عن ادراك الواقع وعن « النشاط العمليّ النقدي » ، وأن نقع ثانية في الثنائيّة الوهمّية بين الذات والموضوع ، بين النظريـة والممارسة ، فننتهي الى ذلك بصورة أكيدة كما لو ساقتنا التحريفـّية .

انّ الخطر العمليّ الذي ينشأ عن كل نظرة ثنائيّـة

---

١ – ما الذي يبرهن على ان اعمالنا ومعاركنا الحاضرة ستحقق في النهاية الاشتراكية (الغاية الأخيرة) ؟ هل يكفي ان نقصد الى هذه الغاية كيما تجيء اعمالنا اليومية محققة لها ؟ كلا ، فالدوافع الفردية لا تحدد هي بذاتهـا سير التاريخ كما اسلفنا في شرح سابق . هل يكفي أن نعلن عن هذه الغاية ؟ كلا أيضاً فالغاية المعلنة قد تكون مغايرة للغاية الحقيقية اذ لعلنا واهمين ، ولعل النتائج الفعلية تجيء على عكس ما اعلنا من غايات . الضمانة الوحيدة هي ان يكون عملنا الحاضر مو نفسه متصلا بكلية السياق التاريخي (مشيراً ومستنداً اليها ومحققاً مطاليبها في كل موقف من مواقفنا الحاضرة وكل لحظة من لحظات نضالنا) . هذا هو البعد الثوري (الذي تخلو منـه الاحزاب الاصلاحية) والذي تكون بدونه اعمالنا مجرد « وقائع » لا تمس الواقع ... ولا اثر لها في تحويله بالتالي . السياق التاريخي الكلي يجب ان يجد تعبيره الواحد في اعمالنا اليومية المختلفة ... كيما تكون محققة فعلا الغاية الأخيرة .

من هذا النوع ، هو أنها تُخفي الآن الذي يُعطي العمل اتجاهَه . وبالفعل ما إن نَحيدَ عن صعيد الواقع ، الذي تستطيع المادّية الديالكتيّة وحدها أن تظفر به (على انه يتطلّب باستمرار أن نظفر به من جديد) ، ما إن نبقى بالتالي على صعيد الوجود « الطبيعي » ، في إطار التجريبيّة الخالصة والبسيطة والجلفة ، حتى تتعارض الذات الفاعلة مع بيئة « الوقائع » حيث يجري فعلها ، تعارضاً قاطعاً لا وساطة فيه ، كما لو كانتا مبدئين مستقلّين الواحد عن الآخر . حينئذ يستحيل على السواء ، أن نفرض أرادتنا او مشروعنا او قرارنا الذاتيّ على الحالة الراهنة الموضوعيّة أو أن نكتشف في الوقائع نفسها آناً يُعطي العمل اتجاهاً[1] . إن وضعاً تكون فيه « الوقائع»

---

١ — او معنى . ويقصد انه ما ان نتخلى عن منظار المادية الديالكتية ، فلا يعود المعنى أو الاتجاه ينبعث لنظورنا من الحالة الراهنة نفسها ، لأننا لم نعد نراها في علاقتها بكلية سياق التاريخ ، حتى نقع امام استحالة تامة دون العمل الثوري . وبالفعل لا يبقى لنا خيار الا بين أمرين يفشل في كليهما العمل الثوري : فإما ان نحاول أن نفرض على الحالة الراهنة اتجاهاً من عندنا (نتخيله ذاتياً) وفي هذا فشل اكيد لأن الأسباب والقوانين الحتمية التي تقوم عليها هذه الحالة الراهنة ، لا تقبل شذوذاً أو خرقاً لحتميتها ؛ وإما ان نتخلى عن حريتنا وارادتنا ونستسلم لفعل هذه الأسباب والقوانين الموضوعية ، وهذا تخل عن العمل الثوري . أما أن نحاول أن نكتشف في طيات هذه الأسباب والقوانين الموضوعية ثغرة نحو اتجاه ما (فننفذ منها الى عمل) ، فهذا

ناطقةً بغير التباس ، لصالح اتّجاه في العمل دون آخر ، هذا ما لم يوجد قطّ ولا يوجد ولن يوجد أبداً . فعلى قدر مـــا نمعن في تفحّص الوقائع وفي تمحيصها وهي في عزلتها (أي في روابطها التأمليّة[1]) ، يضعف احتمال أن تدلّنا بغير لبسٍ على اتّجاه معيّن . وعلى العكس ، بديهيّ أيضاً أنّ قراراً ذاتيّاً خالصاً ، لا بُدّ له أن يتحطّم بالضرورة ، إذ نواجه به قدرة وقائع لم نفهمها وتعمل عملها آليّاً « بموجب قوانين »[2] . وعلى هذا ، تتكشّف طريقة المنهج الديالكتّي في معالجة الواقع، حين نواجه ، بالضبط ، مشكلة العمل ، على أنها (اي الطريقة) الوحيدة القادرة على أن تُحدّد للعمل اتجاهاً . إنّ ما تحرزه البروليتاريا من وعيٍ لذاتها — وعياً ذاتيّاً وموضوعيّاً —

مستحيل أيضاً كما يبـين في الاسطر اللاحقة لأن الأسباب او القوانين (او الوقائع او الجزئيات أياً كانت) لا تمدنا باتجاه قط ، ما دامت مفصولة عن الكلية . كل ذلك يتفرع عن الانقسام بين الذات (الحرية) والموضوع (الضرورة والقانون) ، بين النظر او (الفكر) والممارسة أو (الواقع)... والذي يبرز لمجرد انحرافنا عن صعيد المادية الديالكتية .

١ — وهي غير روابطها العضوية ، التي تتكشف في علاقات كل منها بالكلية الواحدة التي تشملها جميعاً .

٢ — لا تبدو هذه الوقائع مرتدية حلة قوانين حتمية ، خارجة عن ارادة الانسان ، الا لأننا لم نفهمها فهماً معمقاً (أي فهماً يربطها بكلية السياق التاريخي) .

في مرحلة معيّنة من تطوّرها ، هو في الوقت نفسه ، معرفة بالمستوى الذي بلغه التطوّر الاجتماعيّ في تلك المرحلة . ففي تلاحم الواقع ، في علاقة كل آن معيّن بمنغرسه (في الكلّيّة) ، هذا المنغرس الذي هو من صميم الآن ، وانما كان من قبل محجوباً لم يُعرّ ، تزول غربة تلك الوقائع وقد أمست بذلك مفهومة . حينئذ[1] تتجلّى ، في هذه الوقائع ، تلك النزعات التي تتّجه صوب مركز الواقع – صوب ما اعتدنا تسميته الغاية الأخيرة[2] . على أن هذه الغاية الأخيرة ليست مثالاً أعلى مجرداً ، فتتعارض مع السياق ، إذ انها باعتبارها آن الحقيقة والواقع[3] ، بوصفها المعنى المحسوس لكل مرحلة نبلغها ، فهي متوّلدة من الآن المحسوس نفسه . لذا فمعرفة الغاية الأخيرة هي بالضبط معرفة الاتجاه الذي تسير فيه (بلا وعي) النزعات المتجّهة صوب الكلية ، وهو الاتجاه المهيّأ لأن يحدّد ، كل حين ، وبشكل محسوس،

---

١ – حينئذ تخلع الوقائع حلة القوانين الحتمية التي لا قبل للانسان بتغييرها، كما اسلفنا في التوضيح السابق . فتتجلى ... الخ .

٢ – هذه النزعات هي التي يستند اليها العمل الثوري ، فينتصر بقوتها على « حتمية » تلك « القوانين » . (وهي حتمية كاذبة) .

٣ – أي الآن الذي يبرز فيه الواقع والحقيقة للوعي .

العمل الصائب ، من حيث ادائه مصلحة السياق الكلّي، مصلحة تحرّر البروليتاريا .

إلا أنّ التطور الاجتماعي يضاعف باستمرار شدّة التوتّر بين الآنات الجزئيّة والكلّية . فإنه ، بالضبط ، بسبب ازدياد المعنى الحلوليّ[1] في الواقع وضوحاً وإشراقاً ، يزداد معنى الصيرورة حلولاً[2] في الحياة اليومية ، وتزداد الكلّية[3] تخفّياً وراء الجوانب المؤقّتة – المكانية والزمانيّة – من الظواهر . إنّ درب الوعي لا يزداد سهولة مع تقدّم السياق التاريخي ، بل على العكس ، يزداد وعورةً باستمرار ، ويتطلّب باستمرار مزيداً من المسؤوليّة . وان دور الماركسيّة الأرثذكسيّة ، وهي التي تخطّت التحريفيّة والخياليّة ، ليس إذن في أنها تصفّي النزعات المزيّفة دفعة واحدة والى الأبد ؛ بل هو في صراعها ، الدائم التجدّد ، مع أشكال التفكير البرجوازي ، وتأثيره الملوّث لتفكير البروليتاريا . هذه

---

١ – Immanent ، وهو المعنى الملازم للواقع والمنبعث من داخله والمتلمس فيه بصورة مباشرة وفورية .

٢ – وبالتالي يزداد اندماجاً والتباساً مع معاني الحياة اليومية المتقلبة والمختلفة .

٣ – وهي ليست سوى وحدة الصيرورة . فهي تزداد التباساً مع معاني الحياة اليومية المتعددة والموقتة ، لأنها ازدادت تداخلا وتشابكا معها .

الأرثذكسيّة ليست الحارسة الأمينة للتقاليد ، بل المبشّرة ، التي لا تفتر يقظتها قطّ ، بالعلاقة بين الحاضر ومهمّاته المستمدّة من كلّية السياق التاريخي . وعلى هذا فان ما أورده « ماركس » ، عن مهامّ الأرثذكسية والاشتراكيين المنادين بها ، لم يبلَ مع الزمن ، وما يزال صحيحاً حتى اليوم : « لا يتميّز الاشتراكيون عن سائر الفئات البروليتاريّة إلا في قضيّتين : الأولى هي أنهم ، في مختلف معارك البروليتاريين القوميّة ، يضعون في المقدّمة ويُعلون كلمة المصالح المشتركة بين البروليتاريا ككلّ ... والثانية هي أنهم في مختلف المراحل التي يجتازها الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية ، يمثّلون باستمرار مصلحة الحركة الكلّية [1] » .

آذار ١٩١٩

---

١ – التي يضعونها باستمرار فوق اي جانب واحد من جوانبها ، واي مصلحة عابرة او جزئية من مصالحها واي مرحلة واحدة من مراحلها . هذا يعني أنهم يرفضون أن يضحوا بوجود حركة التحرر البروليتارية ، أو باستقلالها أو بحرية نموها وازدهارها ، في سبيل تحقيق أي مكتسب جزئي من المكتسبات التي تعمل هذه الحركة نفسها لها ، مهما كان هذا المكتسب خطيراً وهاماً .

صدر في سلسلة الثقافة المعاصرة

فلسفة القلق	لمطاع صفدي
سارتر والماركسية	تأليف جورج طرابيشي

تطلب كتب دار الطليعة

- **الجمهورية العراقية :**

مكتبة المثنى ـ بغداد

- **البحرين :**

عبد الكريم العليوان (الشركة العربية للوكالات والتوزيع ـ

- **الجمهورية العربية المتحدة :**

نجيب الخانجي (مؤسسة الخانجي) ـ القاهرة

- **الجمهورية العربية السورية :**

محمد حسين نوري (مؤسسة النوري) ـ دمشق

- **قطر :**

عبدالله حسين نعمة

- **الكويت :**

عبدالله حرمي ـ (وكالة المطبوعات)

- **المملكة الاردنية الهاشمية :**

رجاء العيسى (وكالة التوزيع الاردنية)

- **عدن :**

سالم الزغير ـ مكتبة الجيل الجديد

- **مراكش :**

المركز الثقافي العربي

وكافة المكتبات في لبنان

طبع هذا الكتاب على مطابع الشركة الحديثة للطباعة
فرن الشباك — عين الرمانة

هذا الكتاب

يتضمّن عرضاً وافياً لجوهر الماركسية الفكري : يوضح منهجها المادي الديالكتي ، ويحلل تركيبه ويربطه ربطاً عضوياً بالعمل .

وهو يدحض بخاصة كل ماركسية مبتذلة ، تموه حدة التناقضات ، وتطمس دور الذات في السياق التاريخي ، وتفرغ المنهج الماركسيّ من ثوريّته .

وقد علق المعرّب على النص في بعض مواضعه ، بشروح تفصيلية وافية ، اوضحت ما قد يستغلق منها ، او القت مزيداً من النور عليه ، مما ضاعف من فائدة الكتاب .



الثمن : ...

منشورات دار الطّليعة - بيروت